

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وثلاثة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٨ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ماريوس غرينيوس ..... (كندا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٠٣ لمؤتمر نزع السلاح. لقد تبادلنا الآراء على نحو جيد جداً الأسبوع الماضي بشأن أول مسألتين أساسيتين وآمل أن نواصل هذا الأسبوع تبادل الآراء على نحو موضوعي جداً بشأن القضيتين الجوهريتين الثالثة والرابعة مع التركيز اليوم على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإلى حد الآن عندنا ٢٠ متحدثاً على القائمة. وسأقرأ أسماء الدول الخمس الأولى وسأحرص على تتابع مداخلات المتحدثين. والدول الخمس الأولى هي: هنغاريا باسم الاتحاد الأوروبي يليها كل من البرازيل والاتحاد الروسي والجزائر وسويسرا. وأعطي الكلمة إلى ممثلة هنغاريا.

السيدة جيانيليا (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. ويضم صوته إلى هذا البيان كل من البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، أي آيسلندا وتركيا والجزل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وكذلك جورجيا وأوكرانيا.

ما فتئ نطاق أنشطة الفضاء الخارجي يتوسع. وقد أصبح الفضاء مورداً مفتوحاً لجميع البلدان في العالم، سواء البلدان التي تمارس أنشطة الفضاء الخارجي أو التي ستمارسها مستقبلاً. لذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من ضمان أكبر قدر من الأمن في الفضاء الخارجي وهو يعتقد أن وجود مسار عملي وتدرجي يمكنه أن يساعد في تحقيق هذا الهدف بالسرعة التي يقتضيها هذا التوسع. وبذلك ينبغي للأنشطة أن تتطور في بيئة سلمية وسالمة وأمنة: يجب منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذا المنع يساهم في تعزيز الأمن الدولي ويدعم التعاون دولياً في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستعماله بحرية لأغراض سلمية من جميع الدول. لذلك فموقف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح كان دائماً يؤيد تعزيز الإطار المتعدد الأطراف بشأن الحفاظ على بيئة سلمية وأمنة ومأمونة في الفضاء الخارجي.

ونود أن نذكر بأنه في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، قدم الاتحاد الأوروبي قراراً الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية (القرارات ٦٤/٦٣ و ٧٣/٦٥). وقد صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح قرار الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفي ٢٠١٠ شاركت في تقديم القرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونحن نتطلع إلى العمل بطريقة بناءة مع فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ بموجب القرار المذكور سلفاً.

والاتحاد الأوروبي ممتن لكم سيدي الرئيس لأنكم نظمت هذه المناقشات اليوم. وبوجه خاص، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لجهود الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية لإدراج الموضوع على جدول الأعمال الدولي بهدف تعزيز أمن الفضاء الدولي. وقد

أحطنا علماً باهتمام باقتراح مشروع معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي في دورة ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه يؤيد الهدف العام المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي مكاناً خالياً من التزاعات المسلحة، إلا أنه لا بد من التفكير والعمل بقدر أكبر فيما يخص العناصر اللازمة لمعاهدة دولية فعالة. مثلاً، ما زال أمامنا تحدٍ صعب لتحقيق توافق في الآراء بشأن التعاريف المطلوبة من أجل وضع صك ملزم قانوناً. وكمسألة مبدأ، لا بد من وجود نظام تحقق فعال ومتين يكون جزءاً لا يتجزأ من أي معاهدة في المستقبل تتعلق بأمن الفضاء الخارجي. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا يكفي أن نشير إلى بروتوكول إضافي ممكن مستقبلاً فقط. بل يتعين أيضاً على أي معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي أن تتناول مسألة تجارب الأسلحة المضادة للسواتل. لكن هذه الصعوبات ينبغي ألا تمنعنا من العمل على هذه المسائل الواردة في هذا الاقتراح.

والاتحاد الأوروبي ملتزم باتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة وتنفيذها باعتبارها وسيلة لتحقيق سلامة وأمن ملموسين وسريين ومعززين في الفضاء الخارجي. وإننا نهتم بوجه خاص أيضاً بمسألة المخاطر التي يطررها الحطام الفضائي التي تضر بالأنشطة الحالية والمقبلة.

وشدد الاتحاد الأوروبي، في ردّه على قرار الجمعية العامة ٧٥/٦١ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على أن وجود قواعد طوعية لسير أنشطة الفضاء الخارجي تتبني ممارسات مثلى بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء ستخدم هذا الهدف. والاتحاد الأوروبي يشجع على صياغة مجموعة مبادئ توجيهية دولية وطوعية - وهي أداة من شأنها أن تعزز السلامة والأمن والقدرة على التنبؤ بجميع أنشطة الفضاء. وينبغي لهذه المبادئ التوجيهية أن تؤدي إلى أمور منها الحد من التداخلات المؤذية والاصطدامات أو الحوادث وإحداث حطام في الفضاء الخارجي أو التقليل من كل ذلك إلى أدنى حد. والأحداث التي جرت في السنين الأخيرة، بما فيها اصطدام سائل أمريكي وآخر روسي، تثبت أن الأمن في الفضاء الخارجي يتجاوز الاعتبارات المتعلقة بنشر الأسلحة في الفضاء.

لهذا الغرض، وكما هو معلوم في مؤتمر نزع السلاح، فإن الاتحاد الأوروبي قد وضع مشروع مدونة سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وأجرى الاتحاد الأوروبي مشاورات مكثفة مع أهم الأمم العاملة في مجال الفضاء. وبناء على هذه المشاورات، أعدنا نسخة جديدة من اقتراحنا الخاص بمدونة السلوك التي على أساسها منح مجلس الاتحاد الأوروبي ولاية للسيدة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لإجراء مشاورات أكثر وأوسع نطاقاً. وقد وُزعت عليكم نسخة من هذا المشروع المنقح.

ويجري الاتحاد الأوروبي حالياً عملية تشاور مع أكبر عدد ممكن من البلدان، الناشطة منها أو غير الناشطة في مجال الفضاء، من أجل مناقشة هذا الاقتراح وجمع آراء هذه البلدان. وهذا سيمكّننا من العمل بقدر أكبر على الخطوات القادمة فيما يخص مدونة السلوك. ومشروع المدونة يقوم على ثلاثة مبادئ: الحرية للجميع من أجل استعمال الفضاء لأغراض سلمية؛ والحفاظ على أمن الأجسام الفضائية في المدار وسلامتها؛ ومراعاة الاحتياجات المشروعة للدول فيما يخص أمنها ودفاعها. وينص مشروعنا المقترح على أن المدونة ستكون قابلة للتطبيق في جميع أنشطة الفضاء الخارجي التي تقوم بها الدول أو الكيانات غير الحكومية. وسيكون مشروع المدونة طوعياً ومفتوحاً لجميع الدول. وسيضع القواعد الأساسية التي ينبغي أن تراعيها الأمم العاملة في مجال الفضاء في كل من أنشطة الفضاء المدنية والعسكرية.

ومشروع المدونة لا يرمي إلى منافسة المبادرات التي تتناول تحديداً نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ولا إلى الحلول محلها. بل بالعكس فمشروع المدونة لا يلح، باعتباره من تدابير الشفافية وبناء الثقة، على أهمية اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل منع تحويل الفضاء إلى مكان نزاع، ويناشد الأمم تسوية أي نزاع في مجال الفضاء الخارجي بوسائل سلمية. ومن شأنه أن يساهم مساهمة قيمة ولمموسة في المناقشات المقبلة في فريق الخبراء الحكوميين.

وعلاوة على المشاورات الثنائية، ننظر في إمكانية تنظيم اجتماع خبراء متعدد الأطراف في عام ٢٠١١ لمناقشة مبادرتنا. واجتماع الخبراء المتعدد الأطراف هذا سيستخدم للإعداد للمؤتمر الدبلوماسي المخصص وسيكون مفتوحاً لمشاركة جميع الدول على أساس طوعي وستطرح المدونة خلاله للتوقيع. ونظراً للطبيعة الشاملة لهذه المدونة، يستحسن طرح مشروع المدونة في أي منتدى قائم معني بشؤون نزع السلاح مثل اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة أو مؤتمر نزع السلاح أو أي منتدى معني بأنشطة الفضاء الخارجي المدنية مثل اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة أو لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وسنخبر مؤتمر نزع السلاح بالتقدم المحرز في العمل على مشروع المدونة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً للسيدة جيانيليا على كلمتها وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل البرازيل.

**السيد دي ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمالنا منذ عام ١٩٨١، وهو التاريخ الذي حصلت فيه لجنة نزع السلاح على ولاية بموجب قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٦ لكبي تبرم "معاهدة دولية ملائمة لمنع وصول سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي" و"الشروع في مفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن نص هذه المعاهدة".

ومنذ بضع سنوات مضت، في عام ١٩٧٨، خلصت الدول إلى أن الفضاء الخارجي ليس غريباً على الأمن الدولي وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتطرق للمسألة. ولذلك السبب، أدرجت هذه المسألة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح حيث تنص الفقرة ٨٠ صراحة على: "أنه للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى"

وأود التذكير بإيجاز، فيما يخص السياق التاريخي، بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد كانت أمامه عدة فرص لكي يتقدم، كان أحدثها عندما أنشأ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لتناول هذه المسألة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤ من أجل دراسة جميع الاتفاقات والاقتراحات القائمة والمبادرات في المستقبل. وقد ورد هذا القرار في الوثيقة CD/584. لكن للأسف، في عام ١٩٩٤، لم يكن التقرير الختامي للجنة المخصصة حاسماً، لذلك لم تتوصل الدول الأعضاء إلى أي توافق في الآراء بشأن استئناف أعمال اللجنة. ومنذ ذلك الحين اقتصر الأمر على اقتراحات وزعتها بعض الوفود، لكن لم تدر أي مناقشات رسمية.

وفي إطار الأمم المتحدة، ومنذ عام ١٩٨١، اعتمدت الجمعية العامة أكثر من ٣٠ قراراً بشأن الفضاء الخارجي، ولا سيما بشأن معاهدة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبشأن الشفافية، لقيت تأييداً كاد يحظى بالإجماع. وهذا العام، وبمناسبة الذكرى الثلاثين لقرار الجمعية العامة ٩٩/٣٦، يظل مؤتمر نزع السلاح بعيداً كل البعد عن الوفاء بالولاية الأولى للجمعية العامة أو بولاية خاصة به.

ومن المهم اغتنام هذه الفرصة لتذكير أنفسنا بأن الأسباب التي قدمها المجتمع الدولي منذ ٣٠ عاماً للتفاوض بشأن معاهدة لم تفقد صحتها. بل بالعكس، فإن دواعي القلق بشأن الأمن في الفضاء الخارجي أكثر من قبل، مما يقوّي الحجج المؤيدة لإبرام معاهدة من هذا النوع.

وعلى مدى هذه العقود الثلاثة، أصبح العالم يعتمد أكثر فأكثر على خدمات السواتل. وقد أصبح المجتمع العالمي أيضاً مدركاً أن جميع أنشطة الفضاء حيوية، لكنها أيضاً عرضة للحوادث والأعطال كما أتضح من الحوادث التي سُجلت في السنوات الأخيرة. وفي ظل بيئة الفضاء الجديدة المأهولة بما يزيد على ٣ ٠٠٠ ساتل عامل، فإن عدد الأجهزة غير المشغلة والقدر الكبير من الحطام الفضائي يزيدان من حجم الأخطار.

وإطلاق الأسلحة في المدار يمكن أن يكون عنصراً إضافياً لجعل شبكة السواتل أكثر عرضة للخطر وللانهيار عن غير قصد أو بأي طريقة أخرى. وبناء على ذلك، يمكن أن تكون معاهدة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي حلاً لاستبعاد خطر حدوث انهيار.

ومن نافلة القول إن اهيياراً سيؤثر في جميع البلدان بلا استثناء، سواء تلك التي تملك أو تلك التي لا تملك القدرة التكنولوجية على إطلاق الأسلحة في المدار. ومقارنة مع "الشتاء النووي" الذي تخيله كارل ساغان، يمكننا أن نجد أنفسنا في "تعتيم عالمي".

ومن بين الجوانب العديدة لهذه المسألة، نجد منظورين أساسيين يختلف حولهما من لهم مصلحة في هذه المسألة. المنظور الأول هو وجهة نظر تلك الدول التي ليس عندها دوافع ولا إمكانيات تكنولوجية لنشر الأسلحة في المدار. وبصفة عامة، البلدان التي تميل إلى الاعتقاد، مثلي في قضية الرأي العام عموماً، بأنه ينبغي استعمال الفضاء الخارجي حصراً لحركة السواتل التي توفر الاتصالات وتوقعات أحوال الطقس والأخبار وخدمات أخرى.

والمنظور الثاني هو منظور الدول القادرة على تطوير ونشر مختلف أنواع الأسلحة: الهجومية أو الدفاعية المنشورة منها في المدار أو القائمة على الأرض والمصممة لمهاجمة الأجسام الفضائية. وبالنسبة لهذه البلدان يُعد الفضاء الخارجي بيئة يحتل أن تكون مسرحاً للعمليات الحربية. وهذا الاستعمال الجائر للفضاء تحديداً هو ما تؤد الأغلبية العظمى من الدول استبعاده بواسطة معاهدة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ترمي إلى ضمان عدم تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة حرب.

وهناك اعتراف واسع النطاق بأن عدم وجود صك قانوني يعالج المشكلة المحتملة لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يعتبر ثغرة تفضي إلى انعدام الأمن في العالم وزعزعة الثقة بين البلدان الرئيسية الناشطة في مجال الفضاء.

وتتوقع البرازيل - وهي بلد نام شرع في برنامج فضائي موجه تماماً للأغراض السلمية - أن يكون لها نفاذ دون قيد إلى فضاء خارجي خال من الأسلحة، وترى أنه من مصلحة المجتمع الدولي أن يشرع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

لكن الواقع المؤسف هو أنه لم يتحقق بعد أي توافق في الآراء بخصوص الشروع في هذه المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح، رغم أن وفدي ما زال يعلق الأمل على اعتماد برنامج العمل الذي اقترحتة الرئاسة، مما سيمهد الطريق إلى المفاوضات. وقد حفز هذا الجمود المحبط الوفود لكي تنظر في البدائل وتقتراح خيارات أخرى. ولهذا الغرض، طرحت أفكار بعضها في صيغة اقتراحات ملموسة.

وأحد هذه الاقتراحات هو، في المقام الأول، مواصلة تدابير الشفافية وبناء الثقة، والهدف من ذلك هو تقليل التوترات وليس منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. والبرازيل لا ترفض تدابير الوساطة وقد دأبنا على تأييد عدد من المبادرات في الجمعية العامة، لكن الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تركز على صك ملزم قانوناً.

والفكرة الأخرى المطروحة هي مبادرة الاتحاد الأوروبي التي ذكرت منذ قليل وتعلق بصياغة مدونة سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وإني أفهم أن هذه الوثيقة ستكون عبارة عن مجموعة مبادئ توجيهية للتشجيع على الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي وتغطي عدة جوانب من العمليات المتعلقة بالسواتل. بيد أن السؤال الذي يجب النظر فيه هو ما إذا كانت الوثيقة ستغطي بما يكفي تعقيدات الأمن في الفضاء، بما في ذلك حظر التسليح، مما يقتضي وجود صك ملزم قانوناً.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مدونات السلوك، كوسيلة لتنظيم الأنشطة الدولية، أمر جديد وأن إدراجها في القانون الدولي العام أمر أقل ما يمكن أن يقال عنه هو أنه مثير للجدل. وما دامت مدونات السلوك غير ملزمة قانوناً، فسيتوقف تطبيقها حصراً على حسن نية الدول. لكن مثل هذه الوثائق غالباً ما تضمنت أحكاماً ومحظورات كنا نتطلع إلى مراعاتها وإلا فسيعتبر الموقع غير ممثل للوثيقة. ومن المتوقع في هذه الحالة أن تفضي مدونات السلوك إلى التزامات.

وينص القانون الدولي على أنه لا يمكن لدولة من الدول تحمل التزامات قانونية إلا بواسطة عملية دستورية تنطوي غالباً على مقتضيات من بينها مشورة السلطة التشريعية وموافقتها. ولا يتوقع أن تلي مدونات السلوك هذه المقتضيات ومن ثم لا يمكن اعتبارها صكوكاً من صكوك القانون الدولي. وهذه المدونات ما هي إلا وثائق سياسية يمكنها إقامة روابط سياسية ومعنوية، لكنها ليست روابط قانونية.

ويعتبر مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي وزعه كل من الاتحاد الروسي والصين في صيغة الوثيقة CD/1839 عام ٢٠٠٨ مساهمة في بدء مناقشات بشأن صك ملزم قانوناً لتنظيم هذه المسألة. ورغم أن هذه المساهمة كانت بناءً وملموسة، فصيغتها الحالية ما زالت إطاراً عاماً يتضمن بعض العناصر التي يمكن أن تكون مفيدة في معاهدة ما. ولا بد من الاهتمام أكثر بالجوهر ووجود صياغة أدق.

وأحد الجوانب الإيجابية في هذه المبادرة هو أن الوثيقة كانت موضوع تواصل مثمر بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، مما يدل على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن يستفيد من إنشاء هيئة فرعية لمؤتمر نزع السلاح للتمكين من إجراء مناقشات مباشرة من أجل إحراز تقدم في هذا البند. ويود وفدي تأييد أي مبادرة تتخذونها في هذا الصدد، سيدي الرئيس.

وتتطلع البرازيل إلى اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج العمل الذي اقترحه بأسرع وقت ممكن مع إدراج فريق عامل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً رأي من الولاياتين الواردتين في الوثيقة CD/1864 أو الوثيقة CD/1889.

والعام الماضي، استمع مؤتمر نزع السلاح إلى السيد فرانك روز، وهو اليوم نائب مساعد وزير سياسات الفضاء والدفاع في مكتب مراقبة الأسلحة والتحقق والامتثال. وقد قدم السيد روز سياسة الولايات المتحدة الوطنية الجديدة. وبهذه المناسبة، ألقى كلمة مشجعة فهتت منها أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تؤيد ولاية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي استناداً إلى الوثيقة CD/1889 التي تتمثل ولايتها المقترحة في إجراء مناقشة موضوعية، دون قيود، ودون استبعاد إمكانية إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن جميع القضايا المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ماسيدو سواريس على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يخفى على أحد أن أولى أولوياتنا في مؤتمر نزع السلاح هي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأود أن أشكر سفير البرازيل على تحليله العميق لهذه المسألة. إننا نرى أنه ينبغي لنا جميعاً أخذ استنتاجات السفير وتعليقاته في الاعتبار. ونود أيضاً التعبير عن امتناننا للسيدة أناليزا جيانيللا على كلمتها وعن تقديرنا بوجه خاص لأن الاتحاد الأوروبي قال إنه يسعد أن يؤيد جهود الاتحاد الروسي والصين من أجل وضع هذه المسألة على جدول الأعمال الدولي لتعزيز الأمن في الفضاء الخارجي.

وإن بيانات المتحدثين السابقين تدعوني إلى التركيز على جوانب محددة أكثر لهذه المسألة المطروحة للنقاش. ويرمي مشروع المعاهدة المقدم بالاشتراك مع الصين (الوثيقة CD/1839) إلى اعتماد تدابير تقي من ظهور أنواع أسلحة جديدة ذات تكنولوجيا متطورة ومؤدية إلى زعزعة الاستقرار وظهور بؤر جديدة للمواجهات. ويمكن لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أن تكون له عواقب غير متوقعة وخطرة على السلام والأمن الدوليين. وسيؤدي حتماً نشر دولة من الدول للأسلحة في الفضاء الخارجي إلى سلسلة من ردود الأفعال من شأنها أن تحدث بدورها سباقاً نحو التسلح في الفضاء وعلى الأرض. وعلينا جميعاً أن ندرك مدى العواقب غير المتوقعة التي يمكن أن يفضي إليها مسار الأحداث.

وجميع الدول تتمتع بحق متساوٍ وغير قابل للتصرف في النفاذ إلى الفضاء الخارجي واستكشافه والانتفاع باستعماله، ولذلك فمهمتنا جميعاً هي توفير الأمن في الفضاء الخارجي وعلينا التعاون معاً لإيجاد حل يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ونحن لا نشك في أنه يمكن للمعاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي أن تكون وسيلة فعالة وواقعية لبلوغ هذا الهدف. وإننا على استعداد للتعاون على نحو وثيق جداً مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر.

ونود التركيز على الجوانب المحددة العملية لمشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي والصين منذ ثلاثة أعوام. وتتضمن ديباجة المشروع أحكاماً عامة بشأن أغراض المعاهدة المقترحة. والأغراض الرئيسية هي منع تسليح الفضاء الخارجي وضمان أمن الأجسام الفضائية وسيرها دون عائق. وتشير هذه الديباجة إلى أن النظم القانونية والاتفاقات القائمة غير قادرة فعلاً على منع نشر الأسلحة وسباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ويتضمن مشروع المعاهدة عدداً من التعاريف للمصطلحات المستخدمة في النص. بادئ ذي بدء، أود لفت انتباهكم إلى تعريف عبارة "الفضاء الخارجي". يقتصر تعريف "الفضاء الخارجي" لأغراض هذه المعاهدة على كونه "الفضاء فوق ارتفاع الأرض بما يتجاوز ١٠٠ كيلومتر فوق مستوى البحر". وما دام القانون الدولي للفضاء لم يضع بعد معياراً يبين بوضوح الحد بين الفضاء الخارجي والغلاف الجوي، يقترح في إطار معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وضع هذا الحد بمراعاة أدنى ارتفاع فوق الأرض لنقاط حضيض مدارات السواتل الاصطناعية، أي نحو ١٠٠ كيلومتر فوق مستوى سطح البحر.

ولفهم المعنى الأساسي لمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، من المهم جداً تفسير عبارة "الأسلحة في الفضاء الخارجي" تفسيراً صحيحاً. وتنص المادة الأولى بوضوح على أنه لوصف جهاز ما بأنه "سلاح في الفضاء الخارجي" يجب أن يكون مصنوعاً أو محمولاً خصيصاً لأداء الوظائف الواردة في الفقرة. ويجب أن تتوافر هذه المواصفات في هذه الأجهزة. والأجهزة الأخرى التي غالباً ما يشار في المناقشات على أنها "أسلحة ممكنة"، بما فيها المركبات الفضائية الموجهة لأغراض سلمية، لا يمكن تغطيتها في هذه الفئة من الأسلحة لأنها ليست مصنوعة ولا محمولة خصيصاً لهذه الأغراض وليست فيها هذه المواصفات. وفي الوقت نفسه فإن استعمال هذه المركبات الفضائية، التي ليست لها مواصفات الأسلحة، كوسائل لاستعمال القوة، مثلاً عبر التسبب عمداً في الاصطدام بسواتل أخرى وتخريب هذه السواتل، سيكون محظوراً بموجب مشروع المعاهدة.

وأود أيضاً أن ألفت انتباهكم إلى تعريف آخر. يصعب جداً فهم هذا التعريف تماماً للوهلة الأولى ولذلك سأقرؤه بتأن: "ويعتبر سلاح ما منشوراً في الفضاء الخارجي إذا كان يدور في مدار حول الأرض مرة على الأقل، أو يتبع جزءاً من هذا المدار قبل مغادرته، أو إذا كان يتموقع بشكل دائم في مكان ما في الفضاء الخارجي". وما يفهم من هذا التعريف مثلاً هو أن القذائف التسيارية لا تندرج في نطاق مشروع المعاهدة المذكور لأن مسارها لا يلبي هذه المعايير.

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام المعاهدة بشأن الحق في الدفاع عن النفس لا يترك أي ثغرات تتبع استعمال الأسلحة المضادة للسواتل. ورغم أن مشروع المعاهدة لا يحظر هذه

الأسلحة على أنها فئة من الأسلحة، فهو يجد من انتشارها في الفضاء عبر إدراج حظر شامل لنشر أي نوع من أنواع السلاح (بما في ذلك الأسلحة المضادة للسواتل)، ويحظر أيضاً استعمال الأسلحة المضادة للسواتل أينما كانت قاعدتها، بما في ذلك الأرض، لأغراض عدائية.

وقد حُصص جزء كبير من مشروع المعاهدة الذي اقترحه كل من الاتحاد الأوروبي والصين لأحكام تنظم أنشطة المنظمة التنفيذية التي ستوضع من أجل تنفيذ أهداف المعاهدة وأحكامها. وأود التشديد على أن هذه الأحكام تمثل إطاراً عاماً. والمسمى الفعلي للمنظمة التنفيذية ووضعها ووظائفها المحددة وأساليب عملها قد تكون موضوع بروتوكول إضافي لمشروع المعاهدة. ونحن على استعداد للحوار ونرغب في النظر بإمعان في الاقتراحات المحددة الواردة من شركائنا.

وحرصاً على بناء الثقة في مراعاة هذه المعاهدة وتوفير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء ستدرج على نحو طوعي تدابير بناء الثقة المتفق عليها. وقد يكون التحقق من الامتثال للمعاهدة موضوع مادة منفصلة أو بروتوكول إضافي.

وخلال عدد من الدورات الرسمية وغير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، عرضت الدول الأعضاء مواقفها فيما يتعلق بمعاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وطرحت أسئلة محددة بشأن نص هذه المعاهدة. وقد وردت أسئلة الدول والردود التي جاءت عليها في الوثيقة CD/1872 بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وآمل أن نستطيع خلال هذه الدورة الحالية للمؤتمر مواصلة النظر بطريقة مركزة وبناءة في المشروع الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي والصين. وطبعاً يفضل وفدنا أن يكون ذلك في إطار برنامج عمل هذا المنتدى. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير لوشينين على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر): سيدي الرئيس، يود الوفد الجزائري اليوم تناول موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونود في البداية أن نشكر ضيفتنا السيدة جانيل مندوبية المجر الدولة الصديقة على الملاحظات الوجيهة بخصوص هذا الموضوع والتي وافتنا بها باسم تلك الدولة أساساً طبقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

أستهل كلمتي هذه بالقول إن هذا الموضوع الذي يشكل أحد بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح على قدر كبير من الأهمية لما له من آثار مباشرة على الأمن والسلم في العالم وكذلك بالنسبة لحياتنا اليومية.

إن الفضاء الخارجي بات يلعب دوراً متصاعداً بالنسبة لقطاعات كثيرة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وقد تعاضم هذا الدور مع التطور العلمي والتكنولوجي،

وهذا ما يستدعي توفير مناخ من الأمن والشفافية والثقة بالنسبة للأنشطة في الفضاء الخارجي.

والجزائر التي تطمح إلى تسخير هذا الفضاء لتلبية حاجياتها في مجال التنمية تتمسك بضرورة حصر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي باعتباره إرثاً مشتركاً للبشرية للأغراض السلمية فقط لصالح الجميع، بما يصون السلم والاستقرار والتعاون على الصعيد الدولي، ووفق المبادئ المنصوص عليها بمقتضى الالتزامات والقانون الدولي ذي الصلة، لا سيما إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٣ واتفاقية ١٩٦٧ المتعلقة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية.

إن مثل هذه المبادئ والأهداف النبيلة لن تصمد حتماً تحت وطأة أي شكل من أشكال السباق نحو التسلح أو أية مظاهر عدائية في هذا الفضاء. بالفعل فإن عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق لما لها من مخاطر كبيرة، فهي قد تؤدي إلى إحداث اختلالات في التوازنات وتحفز على ديناميكية جديدة للسباق نحو التسلح قد تكون عواقبها وخيمة على الأمن والسلم الدوليين. هذا ناهيك عن الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ونذكر في هذا الصدد بورقة العمل CD/1893 المؤرخة ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، المقدمة من طرف مجموعة الـ ٢١، التي تعبر عن انشغالات المجموعة من الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والسعي للحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن أن تُنشر في الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، إن الجزائر ترى، على غرار العديد من الدول، أن المنظومة القانونية الحالية الخاصة بالفضاء الخارجي يشوبها بعض النقص وهي غير كافية لمنع حدوث سباق نحو التسلح، مما يتطلب مجهوداً جماعياً في إطار مؤتمر نزع السلاح لتعزيز الإطار القانوني الحالي وسد الثغرات التي تميزه.

لهذا الغرض، فإن الجزائر تؤيد إنشاء فريق عمل على مستوى مؤتمر نزع السلاح كما دعنا إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٤/٦٥ المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والذي صادقت عليه الأغلبية الساحقة من الدول. وتكون مهمة هذه الهيئة التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف يتضمن معايير قانونية دولية ملزمة وفعالة لحظر نشر كل أنواع الأسلحة وكذلك حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في الفضاء الخارجي.

وبالنظر لعدم وجود توافق في الآراء في الوقت الراهن حول هذا الموضوع تشكل الولاية الواردة في الوثيقة CD/1864 نقطة انطلاق جيدة للعمل. وفي هذا الإطار فإنه يمكننا الاستلham من كل المجهودات والمبادرات المبذولة في هذا المجال.

وعلى غرار مجموعة الـ ٢١، فالجزائر ترحب بالمبادرة الصينية - الروسية الخاصة بالوقاية من وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. كما أن الجزائر أخذت علماً بمشروع مدونة الاتحاد الأوروبي التي قد لا تدخل في إطار ولاية مؤتمرها لكنها ترمي إلى إضفاء الشفافية وترشيد كل النشاطات في مجال الفضاء الخارجي، أساساً تلك التي لها صبغة مدنية.

وفي هذا الصدد، نرى أن التفاوض في الإطار المتعدد الأطراف هو المكان المناسب للتوصل إلى صياغة إجراءات وقواعد من شأنها الإجابة على انشغالات الجميع اليوم. وشكراً السيد الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير الجزائري على كلمته. قبل أن أعطي الكلمة إلى ممثل سويسرا، أود أن أخبر زملائي بأن عندنا ٤ متحدثين أضيفوا إلى القائمة وأصبح مجموعهم الآن ٢٤ متحدثاً. والمتحدثون الخمسة بعد سويسرا هم: الصين وسري لانكا وشيلي والأرجنتين وتركيا. وأعطي الكلمة إلى ممثل سويسرا.

**السيد لاوبر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية):** لقد تغيرت بيئة الفضاء تغيراً كبيراً في السنوات الخمس عشرة الماضية. وعدد الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول التي تنفذ إلى الفضاء الخارجي يتزايد بسرعة ونتيجة ذلك فالفضاء الخارجي يزداد اكتظاظاً أكثر فأكثر. وقد وضعت أيضاً أنظمة خدمة عالمية تعتمد بقدر كبير على السواتل، بما في ذلك الأنظمة العالمية لتحديد المواقع. وأصبحت هذه الأنظمة بني تحتية أساسية للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وأي انقطاع في عمل النظام سيكون له أثر سلبي على ازدهارها الاقتصادي. وقد ازداد أيضاً استعمال الفضاء لأغراض عسكرية بقدر كبير على مدى هذه الفترة. وأنظمة الفضاء لها الآن دور مركزي بالأحرى وليس لها دور استراتيجي بحث في سير العمليات المسلحة. واعتماد القوات المسلحة أكثر فأكثر على هذه الأنظمة يحول الفضاء إلى هدفٍ للعديد من الجهات الفاعلة.

وهذه التطورات التي تحدثت عنها الآن تفرض علينا صياغة مبادئ توجيهية لطريقة استعمالنا للفضاء الخارجي اليوم إن نحن أردنا تجنب المساس بالإمكانات الكامنة لهذه البيئة.

ويبدو أن معظم الدول تعترف بأهمية وضرة تحديد هذه المبادئ التوجيهية. والدليل على ذلك المبادرات العديدة لهذا الغرض سواء الجارية منها أو قيد التخطيط. وقد أنشأت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فريقاً عاماً للنظر في استدامة أنشطة الفضاء على المدى الطويل. وكلف هذا الفريق العامل باتخاذ تدابير لضمان الاستعمال الآمن والمستدام للفضاء الخارجي لمنفعة جميع البلدان. وكما قال زميلنا هذا الصباح، فالالاتحاد الأوروبي عاكف على صياغة مدونة سلوك لأنشطة الفضاء ستعزز الأمن والسلامة والاستدامة لجميع أنشطة الفضاء الخارجي.

واتخذت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في جلسة عملها الأخيرة قراراً بإنشاء فريق خبراء حكوميين للنظر في تدابير بناء الشفافية والثقة في أنشطة الفضاء عام ٢٠١٢. وهذه المبادرة ذات أهمية خاصة في نظرنا لأن ولاية فريق الخبراء تشبه ولاية مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، ننوي رصد تقدم هذا العمل عن كثب والمساهمة فيه كلما أمكن ذلك.

وإننا نرحب بإطلاق هذه العملية، إلا أننا نرى أنه من المهم بوجه خاص أن يساهم مؤتمر نزع السلاح في هذا المشروع. وهذه المساهمة أساسية لأن جهود لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل استدامة أنشطة الفضاء على المدى الطويل ستذهب سدىً إذا انتشر نزاع ما ليصل إلى الفضاء. ولذلك فمن الأساسي أن نحدد ما ينبغي أن يكون مباحاً وما ينبغي أن يكون محظوراً فيما يتعلق باستعمال الفضاء لأغراض عسكرية. وأنه لمن مسؤولية مؤتمر نزع السلاح في المقام الأول تحديد الطريقة التي ينبغي بها صياغة هذه المبادئ التوجيهية. وينبغي للمؤتمر أن يتبع نهجاً عملياً للوفاء بهذه المسؤولية.

وصحيح أن اعتماد تدابير ملزمة قانوناً هو الهدف النهائي، إلا أن تركيز جهودنا في المقام الأول على صياغة تدابير ملزمة سياسياً سيسر لنا إحراز تقدم في المدى القصير.

وإن تدابير الشفافية وبناء الثقة مجال آخر يمكن أن نحرز فيه تقدماً. وترى سويسرا أن تركيز المبادئ التوجيهية بصفة خاصة ينبغي أن يكون على حظر الهجمات على السواتل التي تستخدم نظماً مباشرة الصعود ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، واستعمال السواتل على أنها أسلحة لمهاجمة أجسام فضائية أخرى. وينبغي للمبادئ التوجيهية أيضاً أن تحظر تجارب الأسلحة المضادة للسواتل.

وإننا ندرك أن وضع المبادئ التوجيهية يثير العديد من المسائل الأخرى وأن هناك سلسلة من القضايا التي ما زالت تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلاً. مثلاً، لا بد من أن نعرف بوضوح مفهوم استعمال القوة في سياق الفضاء الخارجي. وتظل مسألة التحقق أيضاً تحدياً رئيسياً. وصحيح أن هذه المسائل لا جدال فيها، لكن لا شك أيضاً أن فهمنا للمشكلة وقدرتنا على تحديد التحديات الرئيسية أفضل اليوم مما كانت عليه منذ بضع سنوات. وذلك لأن عدداً من الوفود قد أخذت مبادرة بتقديم وثائق عمل بشأن هذه المواضيع. وفي هذا الصدد، نود بوجه خاص أن نشكر الاتحاد الروسي والصين وكندا على عملها في هذا المجال.

ورغم أننا لم نستطع النظر في وثائق العمل هذه إلا في مناقشات غير رسمية، فقد أتاحت لنا هذه المناقشات تسليط الضوء على الجانب الملح لهذه المشكلة وجعلت العديد من العواصم تدرك ضرورة التوصل إلى حل. ولهذا السبب، نرى أنه من المهم المضي في هذا الاتجاه ومواصلة الجهود المبذولة إلى حد الآن، بل وتكثيفها.

ومن المؤكد أن أولويتنا هي معالجة هذه المسائل في إطار رسمي ضمن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر بأسرع وقت ممكن. وریشما يحدث ذلك، فإن العملية غير الرسمية المتعلقة بصياغة التعاريف لإدراجها في معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي عملية يوشك بعض أعضاء المؤتمر على استهلالها، يمكنها أن تكون نموذجاً مهماً من شأنه أيضاً أن يطبق لمنع سباق التسلح في الفضاء. ونظراً لوجود العديد من المسائل ذات الطبيعة التقنية التي ما زالت تحتاج إلى دراسة مفصلة في هذا المجال، نرى أن القيام بعمل تحضيرى مشابه سيكون بناءً ومثمراً. وستؤيد سويسرا تأييداً تاماً أي عضو في المؤتمر يمكنه الشروع في عملية غير رسمية من هذا النوع.

ومن ثم فإن وفدي يأمل أن تحظى المبادرات المختلفة التي اتخذت إلى الآن بالمتابعة. وهو ينوي تأييد أي عملية يمكنها أن تتيح إحراز تقدم أكبر في هذا المجال في إطار المؤتمر والمشاركة مشاركة كاملة في أي حوار بشأن هذه المسألة.

وشكراً لانتباهكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير لوبر. وأعطي الكلمة إلى ممثل الصين.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): قبل مناقشة قضايا الفضاء الخارجي، أود، بتعليمات من عاصمة بلدي، تقديم بعض التوضيحات بخصوص ما يروج من أن الصين وافقت على المشاركة في المحفل الموازي الذي نظّمته أستراليا وبعض الدول الأخرى بغرض إجراء مناقشات موضوعية فيما يتعلق بمعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود الإشارة إلى أنه في الحقيقة لم يحدث شيء من هذا القبيل وأن هذه الأقاويل هي عمداً مضللة. وقد كان موقف الصين ثابتاً وحاسماً: لقد كنا دائماً نقول إن مؤتمر نزع السلاح هو السياق الوحيد الملائم الذي ينبغي أن تجرى فيه المناقشات بشأن هذه المعاهدة، وإن مثل هذه المفاوضات ينبغي أن تستهل في إطار مؤتمر نزع السلاح وفقاً للنظام الداخلي. وحرصاً من الصين على الحفاظ على سلطة مؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي، ولضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، فهي لا تؤيد اقتراح أستراليا والبلدان الأخرى بإجراء مناقشات موضوعية بشأن معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية في محفل مواز للمؤتمر ولا تنوي المشاركة في مثل هذا المحفل.

وبالنظر إلى مناقشات الأسبوعين الماضيين، يبدو أن المؤتمر قد انطلق انطلاقاً جيدة وهو ماضٍ في الاتجاه الصحيح. وينبغي لنا أن نقيم هذا الاتجاه ونحافظ عليه بمواصلة العمل على تضييق هوة الخلافات عن طريق التشاور على قدم المساواة والسعي إلى اعتماد برنامج عمل بأسرع وقت ممكن. وإذا كنا لا نستطيع حالياً اعتماد برنامج عمل، يمكن للمؤتمر أن يستلهم ممارسة السنوات الأخيرة التي واصلنا خلالها مناقشة دراسة المسائل المتعلقة بمعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والأمن النووي، وذلك في إطار غير رسمي في إطار المؤتمر بأكمله.

وأود الآن أن أناقش موقف الصين المبدئي فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. لقد كانت الصين دائماً تدعو إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وظلت تعمل بهمة على تبادل وجهات النظر والتعاون على المستوى الدولي في مجال الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، كانت الصين دائماً تعترض على تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نرى أن جميع البلدان تتمتع بالحق في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، إلا أنه يجب عليها أيضاً أن تتعاون مع بعضها البعض للحفاظ على السلام والأمن في الفضاء الخارجي. وحالياً، وفي ظل تواصل اعتماد البشرية على الفضاء الخارجي، فإن مخاطر التسلح، بل وسباق التسلح في الفضاء الخارجي، ستزيد أيضاً بلا هوادة. إذاً يجب على المجتمع الدولي أن يتفاوض بشأن صك قانوني دولي جديد بأسرع وقت ممكن من أجل تعزيز النظام القانوني الدولي الحالي بقدر أكبر فيما يتعلق بالفضاء الخارجي لمنع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه على نحو فعال، وكذلك الحفاظ على أمن الفضاء الخارجي. وفي عام ٢٠٠٨، وبناء على سنوات عديدة من العمل في مؤتمر نزع السلاح، قدمت الصين وروسيا بصفة مشتركة مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، المعروف أيضاً بمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وعام ٢٠٠٩، وبناء على دراسة متأنية لاقتراحات جميع الأطراف، قدمت الصين وروسيا وثيقة المؤتمر الرسمية (CD/1872) بشأن المسائل الرئيسية فيه ومناقشة مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك مشاكل تفسير التعريف والنطاق والتحقق فيما يتعلق بالمعاهدة. وترى الصين أن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي حصيلة مهمة لسنوات عديدة قضتها المجتمع الدولي في استكشاف سبل تسوية مسألة أمن الفضاء الخارجي بواسطة صك قانوني، ونأمل أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في مناقشات موضوعية على هذا الأساس بأسرع وقت ممكن والعمل على إتمام هذا المشروع ووضع اللمسات الأخيرة عليه بواسطة مناقشة معمّقة من أجل تهيئة الظروف لمفاوضات سريعة بشأن صك قانوني دولي مفتوح ومعقول وفعال يتعلق بأمن الفضاء الخارجي.

وفيما يخص تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، ترى الصين أن تدابير الشفافية وبناء الثقة الملائمة والمجدية لها دور إيجابي في تعزيز الثقة المتبادلة من جميع الجوانب والحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي. ويجب أن تساهم الجهود المبذولة فيما يتعلق بهذه التدابير في تحقيق الأهداف العامة لمنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولما كانت تدابير الشفافية وبناء الثقة تدابير طوعية، فيجب ألا تحل محل الجهود المبذولة من أجل التفاوض حول صك قانوني جديد بشأن الفضاء الخارجي وألا تتعدها، بل بالأحرى يجب أن تكمل هذه الجهود على نحو إيجابي. وستدرس الصين بتأن الآراء التي أعربت عنها جميع الأطراف وتحتفظ بالحق في أن تعرب عن آرائها الخاصة فيما يتعلق بمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وانغ كون وأعطي الكلمة إلى ممثلة سري لانكا.

السيدة سينيوراتني (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أنها أول مرة أخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم على تسلمكم الرئاسة وأعرب لكم عن تقديري للطريقة التي أدركتم بها النقاش في المؤتمر والطريقة الشاملة والشفافة التي اتبعتها في هذه الولاية. وسري لانكا تعترف بمبادرتكم للتشاور مع كل دولة من الدول الأعضاء سعياً إلى فهم مشترك للبرهنة على الإرادة السياسية اللازمة لدعم عمل هذه الهيئة.

وتولي سري لانكا أهمية قصوى لمؤتمر نزع السلاح. ولمواصله الحفاظ على الدور الفريد لهذه الهيئة، لا بد للمؤتمر أن يشرع في عمله الجوهري استناداً إلى برنامج عمل متوازن وشامل مع مراعاة ما يشغل بال جميع أعضائه، ومن ثم يضمن قبوله بتوافق الآراء.

إننا نشكر الأمين العام للأمم المتحدة، من خلالكم سيدي الرئيس، على الكلمة التي توجه بها إلى المؤتمر في ٢٦ كانون الثاني/يناير، وأن أشير إلى إلحاحه على ضرورة أن تستأنف هذه الهيئة برنامج عملها. ويرى وفدي أنه لا يمكننا تحقيق توافق الآراء المنشود لاعتماد برنامج عمل إلا بفضل بناء الثقة واحترام الأمن بالتساوي لدى الدول الأعضاء. وهذا التوافق ليس مطلوباً من حيث أنه إجراء فحسب، بل أيضاً لأنه عنصر عملي لتحقيق الأمن الدولي. وإذا لم تلتزم جميع الدول المعنية قد لا يكون بمقدورنا تحقيق هدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وإننا نحثكم، سيدي الرئيس، على المضي قدماً في جميع المسائل الأساسية المدرجة في مشروع برنامج عملنا بدل المضي قدماً صوب مفاوضات مجزأة.

وتعترف سري لانكا بأهمية جدوى التكنولوجيات الفضائية وتؤيد استعمالها لأغراض سلمية. وقد أصبحت قطاعات الإعلام والاتصال والمصارف والملاحة تعتمد على التكنولوجيات الفضائية. ونحن نرى أنه ينبغي أن يقدم استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وسائر الأجسام السماوية الأغراض السلمية والمنفعة المشتركة لجميع البلدان، مهما كان مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي.

وسري لانكا من المقدمين الأساسيين للقرار بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وما فتئت تؤيد هذا القرار. ويقضي تزايد استعمال الفضاء الخارجي من المجتمع الدولي مضاعفة الجهود في مجالات مثل الشفافية وبناء الثقة وتوفير معلومات أفضل لكي يتسنى إحراز تقدم في هذا المجال. ونرى أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يجنب السلام والأمن الدوليين خطراً كبيراً، كما أننا نعترف بأهمية إعطاء الأولوية للمضي قدماً في المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً يحكم استعمال الفضاء لأغراض عسكرية.

ويشيد وفدي بالمبادرة المشتركة بين الصين وروسيا بشأن مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام في

الفضاء الخارجي، المقدمة عام ٢٠٠٨ وترحب بهذه المبادرة باعتبارها أساساً لاعتماد صك دولي ملزم. ويود وفدي تأييد البيانات السابقة المقدمة في هذا الصدد خلال مؤتمر نزع السلاح.

وما زالت سري لانكا تشعر بالقلق من وجود أسلحة نووية ومن الخطر الذي يهدد البشرية بسبب إمكانية استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. لذلك فنحن نضم صوتنا إلى صوت الجميع من أجل إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية. وريثما يتحقق هذا الهدف، نرى أن هناك حاجة ملحة للتوصل بسرعة إلى اتفاق عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وإننا نشجع الدول الحائزة على الأسلحة النووية على الحد من الخطر النووي عبر إلغاء وضع أسلحتها النووية في حالة تأهب، جاهزية المنظومات النووية للتشغيل. وإننا على استعداد للعمل ضمن إطار هذه الهيئة لتحقيق هذا الهدف، مما يتماشى مع التزامنا ومسؤوليتنا جميعاً تجاه شعوبنا.

إن هدفنا المشترك هو أن نرى عالمنا وقد أصبح آمناً. وترمي بنية النظام الأمني الدولي، في صيغة معاهدات ومبادرات، إلى مساعدتنا على تحقيق هذا الهدف. وقد سعى المجتمع الدولي بهمة إلى تدعيم هذه البنية، لكن من الواضح أنه لا بد من تعزيز النظام بقدر أكبر. وهذه التحديات العالمية تقتضي حلولاً عالمية. ويجب أن تقودنا إلى تسريع وتيرة نزع السلاح المتعدد الأطراف والحد من انتشاره. وينبغي أن تظل هذه العملية عمليةً توجهها الدول، وأن تكون شاملة، وأن تراعي المصالح الأمنية لجميع الدول، وأن تقوم على أساس مبدأ الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع. ونرى أن وجود خطة شفافة ومستدامة وذات مصداقية لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، تغطي أيضاً انتشار الأسلحة، أمر ضروري لكي يتسنى المضي قدماً في نزع السلاح ومكافحة الانتشار بحيث يعزز أحدهما الآخر.

وفي هذا السياق، نؤكد ضرورة الشروع في مفاوضات بشأن برنامج تدريجي لإلغاء الأسلحة النووية إلغاءً كاملاً في إطار جدول زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ونشدد أيضاً على أهمية خلوص محكمة العدل الدولية بالإجماع إلى وجوب مواصلة التفاوض بحسن نية والخروج منه بنتيجة تفضي إلى نزع السلاح في جميع جوانبه في إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة، على نحو ما ورد مؤكداً في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز. ونود القول إنه ينبغي مناقشة هذا الموضوع بما يستحقه من الجدية ونحث على التوصل إلى توافق في الآراء للدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح وأمور أخرى من بينها مناقشة وبمحت القضايا والآلية المرتبطة بنزع السلاح.

وختاماً، أود أن أكرر تقدير سري لانكا لمبادراتكم بمواصلة المناقشات في مؤتمر نزع السلاح وأذكر بأن الهدف الأول ينبغي أن يرمي إلى التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. وأتعهد بتعاون وفدي بطريقة بناءة لتحقيق هذا الهدف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفيرة سينيويراتي على كلمتها وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل شيلي.

**السيد أويارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من المسائل الرئيسية الأربع المثيرة للقلق المطروحة أمام المؤتمر وعلينا أن نمضي قدماً بطريقة بناءة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية المؤتمر. وإننا على ثقة من أن أفكارنا اليوم ستتيح لنا الشروع في التحضير للمرحلة القادمة من عملنا الجوهرى الذي نأمل أن يتواصل في ظل الرئاسة المقبلة.

ويتبين لنا من الواقع اليوم مدى اعتمادنا على الأنشطة والخدمات الفضائية. ويمكن أن تكون لتسليح الفضاء الخارجي عواقب وخيمة من شأنها أن تفضي إلى زيادة انعدام الأمن وتمس جميع البلدان، سواء أكانت أم لم تكن حائزة للتكنولوجيا والإمكانيات الفضائية الفعلية. ويجب علينا منع تسليح الفضاء الخارجي. وينبغي أن يشمل ذلك منع استعمال الأجسام الفضائية على أنها أسلحة لتدمير أجسام أخرى في المدار. ويجب علينا أن نضمن النفاذ غير المحدود إلى بيئة فضائية خالية من الأسلحة باعتبارها ملكاً عاماً عالمياً، يعدّ تراثاً مشتركاً للإنسانية، كما ذكر سفير الجزائر من قبل.

ولقد حظيت مختلف جوانب هذه المسألة بنقاش مستفيض في مؤتمر نزع السلاح، لكن للأسف فإن عدم التوافق في الآراء منعنا من إحراز تقدم ملموس، ولا سيما في التفاوض بشأن معاهدة ملزمة قانوناً. وصحيح أننا نعتبر تدابير الشفافية وبناء الثقة ومدونة السلوك والوقف الاختياري من طرف واحد والمبادرات الإقليمية تطورات إيجابية، لكن لا يمكنها منطقياً أن تحل محل صك ملزم قانوناً قادر على تعزيز النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي. والنظام القائم غير كاف لتسوية المشاكل الأمنية الراهنة أو معالجة دواعي القلق مستقبلاً فيما يتعلق بالفضاء الخارجي لضمان منع سباق التسلح. وهذا ما أقرته الجمعية العامة في القرار ٤٤/٦٥. وتؤيد شيلي فكرة التفاوض بشأن صك يعبر صراحة عن إعلان الدول ويتضمن دراسة شاملة لجميع البارامترات المعنية، بما فيها أهمية الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي من أجل التنمية ولأغراض إنسانية. وتنظر شيلي أيضاً إلى هذه المسألة من منظور أمن الإنسان.

ويدعو القرار ٤٤/٦٥ المؤتمر إلى إنشاء فريق عامل، ويعترف بتقارب الآراء المتزايد بشأن ضرورة صياغة تدابير ترمي إلى تعزيز الشفافية والثقة والأمن في أوجه الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي. وصون الموجودات الفضائية والحفاظ عليها هدفان مشتركان. وإننا نرى أن وجود صك يكفل حماية جميع هذه الموجودات دون تمييز سيكون من تدابير بناء الثقة ومن شأنه أن يعزز نظام الأمن الدولي.

ونحن نقدر المساهمات الواردة في المبادرات العديدة التي توفر عناصر ينبغي أخذها في الاعتبار في العمل مستقبلاً. ويمكننا من خلال وثيقة العمل التي قدمتها كندا بشأن تدابير تعزيز الشفافية وبناء الثقة وبشأن مقترحات المعاهدات في مجال أمن الفضاء، والمشروع المنقح لمدونة الاتحاد الأوروبي الخاصة بقواعد السلوك في الأنشطة الفضائية، ومشروع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام في الفضاء الخارجي، التي قدمها كل من الاتحاد الروسي والصين، ووثيقة العمل CD/1893 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١، لكنها صكوك ووثائق تعطينا فكرة واضحة عن التوجه الذي ينبغي أن تأخذه هذه العملية لتحقيق الأمن الدولي.

ومن الواضح أنه كما قيل بالأمس في التظاهرة الموازية التي نظمها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، هناك عدة مسائل أساسية وملموسة علينا التعامل معها: أولاً، تعريف الهجمات الفضائية والتجارب والأسلحة الممكنة. وثانياً، الصعوبات في تحقيق قدر أكبر من الشفافية ووضع تعريف واضح للفرق بين أوجه استعمال الفضاء السلمية والمدنية والتجارية والعلمية والعسكرية. وثالثاً، الاعتراف بوجود تطبيقات فضائية عسكرية ينبغي ألا تعتبر على أنها نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ويجب علينا أن نقبل بأن هذه التطبيقات يمكن أن تكون ضرورية لعملية التحقق. وعلينا أيضاً أن ننظر في الأحكام المتعلقة بالدفاع الشرعي بموجب القانون الدولي والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن ننكر أن أي تجربة أو محاولة نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي ستفضي إلى سلسلة من ردود الأفعال تتجسد في زيادة فورية في البحوث والتطوير والتجارب والنشر من جانب عدة بلدان لها إمكانيات فضائية، لأن كل بلد من هذه البلدان سيسعى إلى أن يكون له دور الريادة في هذا المجال. ولهذا السبب، نشاطر المخاوف التي يثيرها هذا الوضع، أساساً بسبب زعزعتها لاستقرار الأمن الدولي.

ونرى أنه لا بد للمؤتمر أن يبذل كل ما في وسعه للشروع في عملية مفاوضات لصياغة نظام قانوني دولي يحكم استعمال الفضاء الخارجي وآمل أن تساهم هذه المفاوضات في تحقيق هذا الهدف. ونرى أيضاً أنه لتحسين إدارة الفضاء الخارجي، من الأساسي أن تتغلب على مشكلة نقص التنسيق بين الأطر الرئيسية الثلاثة المتعددة الأطراف: لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤتمر نزع السلاح.

شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أويارثي على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الأرجنتين.

السيد بيلياز (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لما كان وفدي يحرص على مواصلة العمل الذي اقترحوه والذي ينبغي أن نسترشد به في مناقشاتنا خلال الجلسات العامة، فإننا نأخذ الكلمة اليوم للحديث عن البند ٣ من جدول الأعمال، ألا وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتعتبر الأرجنتين معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ نظاماً قانونياً قائماً لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ونحن، بوصفنا دولاً أعضاء، يجب علينا ألا ندخر جهداً في سبيل تنفيذها بالكامل.

وما دام تطور التكنولوجيات الجديدة عملية متغيرة بطبيعتها، فلا مفر من مناقشات بشأن ضرورة تكييف النظم القائمة. لذلك، عندما تحيد الدول في سلوكها عن الأهداف والأغراض المحددة في النظام الذي يحكم الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي، علينا أن نبحث عن بدائل جديدة لتعزيز هذا النظام.

وتعتبر الأرجنتين أن الولاية المحددة في الفقرة ٣ من الوثيقة CD/1864 مفيدة للغاية لأنه من شأنها أن تمكن المؤتمر من تحديد ما إذا كان يتعين صياغة صكوك دولية. وبناء على هذا، فإن الأرجنتين على استعداد لمناقشة مضمون مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين، وقد رحبت بتعميم هذه الوثيقة في بيان أدلى به آنذاك وزير خارجيتها في هذا المؤتمر في آذار/مارس ٢٠٠٨. وترى الأرجنتين أن هذا المشروع مساهمة مهمة للمضي قدماً في تحديد مجالات التوافق في الآراء التي من شأنها أن تعزز النظام القائم.

ولا شك أن فعالية أي صك جديد ستكون أساسية في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في منع تسليح الفضاء الخارجي. ويبدو أن مسألتي التعريف والنطاق - مثل أنواع الأسلحة المذكورة ومعرفة إذا كان نشرها وتجريبها سيؤخذان في الاعتبار - والآلية التي ستستخدم للتحقق من أي صك جديد هي أمور أساسية لضمان فعالية النظام. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون الصكوك الدولية القائمة أصلاً مجدية جداً لكي نحز تقدماً في تحديد أي أرضيات محتملة للتوافق من شأنها أن تظهر تدريجياً وعلى مراحل مع الوقت.

وفي الوقت نفسه، ترى الأرجنتين أنه ينبغي الترحيب بأي تدابير من شأنها أن تساهم في إحراز تقدم في هذا الاتجاه. وتبدو تدابير بناء الثقة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٣ كأنها بالتأكيد آلية فعالة ويمكن اعتبارها خطوة أولى نحو تهيئة مناخ من التفاهم والتعاون، مما ييسر منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الاتحاد الأوروبي على المساهمة في النقاش عبر تقديم مشروع مدونة للسلوك. وبلدي عاكف على تقييم هذا الصك.

كما أن الأرجنتين تشاطر أيضاً فكرة إنشاء آليات انفرادية وثنائية وإقليمية وعالمية لتقاسم المعلومات من أجل إضفاء الشفافية على البرامج الفضائية لكل دولة سيكون مساهمة

مهمة في إحراز التقدم. مثلاً، يمكن لوضع آلية مركزية طوعية ونظام أو سجل للأنشطة الفضائية في إطار الأمم المتحدة أن يساهم في زيادة الشفافية، في حين تؤخذ آليات الإبلاغ القائمة في الاعتبار.

وفي السنوات الأخيرة، شرع المؤتمر في عملية نقاش طويلة كانت ذات أهمية كبيرة لعملنا رغم طابعها غير الرسمي. وخلال هذه العملية، ولا سيما خلال التظاهرات التي نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أدركنا مدى أهمية القدرة على مراعاة آراء الخبراء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وممثلي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال.

وختاماً، ترى الأرجنتين أن أي تحسين في نظام مراقبة الأسلحة، سواء أكان في صيغة صك ملزم قانوناً أم في صيغة مدونة لقواعد السلوك، ينبغي أن يؤكد، بدل أن يضعف، حق جميع الدول في استعمال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وفقاً للنظام القانوني القائم حالياً. وشكراً جزيلاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الأرجنتين على كلمته. وقبل أن أعطي الكلمة إلى ممثل تركيا، أذكر بأن المتحدثين الخمسة التاليين هم: اليابان وجمهورية كوريا وكندا وباكستان وجنوب أفريقيا. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل تركيا.

**السيد ديميرالب (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، لقد زاد استعمال تركيا للفضاء الخارجي زيادة كبيرة على مر السنين. وعلى سبيل المثال تملك إحدى الشركات التركية، وهي شركة تركسات المساهمة، ثلاثة سواتل وهي تشغلها. وهذه السواتل هي تركسات IC وتركسات 2A وتركسات 3A وقد أطلقت على التوالي في ١٩٩٦ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٨. وأول ساتل تركي، تركسات 1B، الذي كان موضع التشغيل من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٦ وقد توقف عمله الآن. والعمل جارٍ لإطلاق ساتلين إضافيين للاتصالات، وهما تركسات 4A وتركسات 4B اللذان يحتمل إطلاقهما في ٢٠١٣.

وتعتمد تركيا على هذه السواتل في بياناتها واتصالاتها وفي الملاحة والبث والتلفزيون عن طريق الكابل والإنترنت. وطبعاً، بتطور العلوم والتكنولوجيا، سيزداد الاعتماد على تكنولوجيا السواتل.

وفي هذا الصدد، تولى تركيا أهمية خاصة لاستعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. ونحن نؤيد الآراء والاقتراحات من أجل تعزيز الإطار القانوني الدولي القائم الرامي إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وبالنسبة إلى تركيا، فإن حماية الحق في النفاذ بلا قيود إلى الفضاء الخارجي واستعماله للأغراض السلمية أمر أهم من الخوض في شكل المناقشات وأسلوبها.

وتدرك تركيا أيضاً المخاطر التي يطرحها وجود الحطام الفضائي. وهذا مجال علينا جميعاً العمل فيه معاً ودون إبطاء من أجل وضع آليات دولية فعالة للتعاون. وهذا أمر ملحّ. وبناء على هذه الأفكار، أيدت تركيا القرار بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الصادر في اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونحن نستحسن أن نناقش هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح.

ومن ناحية أخرى، شاركنا في تقديم القرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء التي طرحه بصفة مشتركة كل من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية في اللجنة الأولى عام ٢٠١٠. وغني عن القول إننا أيدنا مبادرة كندا: تدابير الشفافية وبناء الثقة لها قيمة خاصة لاستعمال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وكواحد من تدابير الشفافية وبناء الثقة الأخرى، ستتابع تركيا عن كثب المناقشات بشأن مشروع مدونة السلوك المنقح المذكور في البيان الذي ألقى باسم الاتحاد الأوروبي هذا الصباح والذي أيدناه.

وقد جاء تقديم الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية لمشروع معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام في الفضاء الخارجي في شباط/فبراير ٢٠٠٨ ليثري المناقشات حول هذه المسألة.

علاوة على ذلك، فإن الاجتماع المفيد الذي عقد مؤخراً هنا في جنيف بمشاركة رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية قد أضفى على مناقشاتنا مزيداً من التبصر. ونحن نرى أن مؤتمر نزع السلاح سيستفيد، بل ويمكنه الاستفادة، من زيادة التعاون مع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وهذه المشاكل التي ناقشناها في هذه الدورة ناجمة أيضاً عن الاستخدام المزدوج للموجودات الفضائية وعن الفرق غير الواضح بين استعمال الفضاء الخارجي لأغراض مدنية واستخدامه لأغراض عسكرية. ونرى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح وللمؤسسات الأمم المتحدة المعنية المسؤولة عن المسائل المرتبطة بالفضاء أن تعزز التعاون فيما بينها. ومن شأن التعاون والتنسيق بفعالية أن يمهد الطريق لوضع إطار دولي قانوني وتنظيمي لتيسير استعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. وفي الوقت الحاضر، يجب علينا أيضاً أن نستخدم تدابير الشفافية وبناء الثقة القائمة أحسن استخدام، مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. ونشجع الدول المنخرطة على الالتزام بوجه خاص بالبلاغات السابقة للإطلاق الواردة في مدونة السلوك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ديميرال على كلمته وأعطي الكلمة إلى ممثل اليابان.

**السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن القي كلمة وجيزة عن موقف اليابان من مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. إن اليابان تعمل على الصعيدين الوطني والدولي لضمان استعمال الفضاء لأغراض سلمية وتؤيد فكرة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولتجنب سباق التسلح، نشارك في مناقشات يخصصها مؤتمر نزع السلاح لهذه المسألة ونحن نعرف مختلف المنتديات الدولية الأخرى. واليابان ملتزمة بدراسة مختلف المواضيع المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومناقشتها، بما في ذلك مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ومنذ بداية عصر الفضاء، أطلق في الفضاء عدد هائل من السواتل لأغراض مختلفة، مثل الاتصالات والبيئة والملاحة، وغير ذلك من الوظائف المفيدة. وقد كان لهذه السواتل دور أساسي في حياة البشرية وقد أحدثت فارقاً كبيراً في الحياة اليومية وفي رفاه جميع أفراد المجتمع الدولي. لكن زيادة الاعتماد على الفضاء الخارجي جعلتنا نواجه عدة مشاكل. وأكثر دواعي القلق إلحاحاً وجود الحطام الذي يشكل خطراً كبيراً على تشغيل السواتل ويهدد بيئة الفضاء والأمن الدولي. ووجود الحطام الفضائي له أسباب عديدة مدنية وعسكرية، لكن إذا كانت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تتناول الجانب المدني للحطام، فإن الجانب العسكري يظل بلا معالجة. وفي هذا السياق، نحتاج إلى إحراز تقدم في المناقشات الموضوعية بشأن الطريقة التي يمكن بها مؤتمر نزع السلاح أن يشجع على تعزيز أمن الفضاء خاصة من خلال إمكانية إدراج تدابير الشفافية وبناء الثقة. وهذه التدابير ستساهم في أمور منها تهيئة الظروف التي تمكن من تجنب إحداث الحطام الفضائي الناجم عن الأنشطة العسكرية.

وترى اليابان أن مشروع مدونة السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي والتي تركز على كل من العمليات المدنية والعسكرية ما هو إلا مثال على مبادرة دولية تتعلق بتدابير فعالة للشفافية وبناء الثقة، رغم أن ذلك خارج عن عمل مؤتمر نزع السلاح. ويحظى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء كل سنة بتأييد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. وهذا مثال آخر على وجود جهد دولي في هذا المجال. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يساهم في هذه المساعي الدولية. علاوة على ذلك، يمكن الاضطلاع بمزيد من الدراسة بشأن التدابير الممكنة الرامية إلى حظر فعال للأسلحة المضادة للسواتل من أجل أمور منها منع إحداث الحطام الفضائي مستقبلاً.

وأود الإعراب عن تقديري لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على تنظيمه كل سنة للحلقة الدراسية المفيدة جداً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بتأييد من بعض الدول الأعضاء. وأود أيضاً الترحيب بالتظاهرة الموازية التي نظمها البارحة

معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام بشأن الاتجاهات السائدة في الفضاء وآثار ذلك على الأمن. والتظاهرات الموازية بشأن مسألة الفضاء الخارجي تساهم في مواصلة مناقشاتنا في مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير سودا على كلمته وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا.

**السيد إم هان - تايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إن وفد كوريا يولي أهمية كبرى للمناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويبدو أن هناك توافقاً واسعاً في الآراء وأن الإطار القائم المعمول به في الفضاء الخارجي يحتاج إلى بعض التحسين لكي يتدارك أي ثغرات: أولاً، عبر تحسين تنفيذ النظام الدولي القائم وتعميمه. ثانياً، عبر اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. ثالثاً، عبر إدراج صك جديد ملزم قانوناً.

وفيما يتعلق بهذه النهج الثلاثة، أود أن أشدد على أنها لا تستثني بعضها بعضاً وأنه لا بد من دراستها بطريقة متوازنة ومتزامنة. وفي الحقيقة أود أن أذكركم بأننا لاحظنا من قبل التطور الكبير المحرز في جميع هذه النهج الثلاثة.

بادئ ذي بدء، خلال الخمسين سنة الماضية، بعد توقيع معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، وفضلاً عن الجهود الرامية إلى إرساء بنية شاملة بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، بحثنا عن سبل للتشجيع على انضمام الأمم العاملة في مجال الفضاء إلى الاتفاقيات والترتيبات القائمة والامتثال لها امتثالاً تاماً، مثل المعاهدة بشأن اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ومدونة لاهاي لقواعد السلوك. ويمكننا رؤية التقدم المحرز من خلال العدد المتزايد للدول الأطراف في تلك الاتفاقيات والوعي المتزايد لدى الدول بما عليها من التزامات فيما يخص أنشطتها في الفضاء.

ثانياً، تعدّ تدابير الشفافية وبناء الثقة عناصر بالغة الأهمية لضمان التعاون المتعدد الأطراف من أجل استعمال الفضاء لأغراض سلمية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة لاتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة بين القوى الكبرى عندما يتعلق الأمر باستعمال الفضاء الخارجي، سواء في وجود أسباب استراتيجية أم في غيابها، ولا سيما عبر الإبلاغ السابق لأي إطلاق أو تجريب للأجسام في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بأن الجمعية العامة كانت قد اعتمدت في قرارها ٢١٧/٦٢ المبادئ التوجيهية لتخفيف آثار الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ووفدي يعرب أيضاً عن تقديره لموافقة مجلس الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٨ على مشروع مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء باعتبارها خطوة ملموسة نحو تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة.

ختاماً، وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لصياغة صك جديد ملزم قانوناً، ترحب حكومتني بمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي والصين على أنه أرضية مفيدة للمناقشات في مؤتمر نزع السلاح. ويرى وفدي أن مشروع هذه المعاهدة سيساهم في دراستنا للمفاهيم المعقدة والمجردة المتعلقة بالفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نتطلع إلى بدء استعراض مشروع المعاهدة هذا لكي تتوضح الصورة فيما يخص آراء الدول الأعضاء المختلفة بشأن هذه المسألة. سيدي الرئيس، إننا لا نستطيع التخلي عن أي من هذه النهج الثلاثة. ونحن نرى أن اتباع نهج عملي وتدرجي في كل من هذه المجالات الثلاثة هو أحسن حل في هذه المرحلة.

ولما كان هذا البيان آخر بيان لي في هذه الجلسة العامة بصفتي رئيس وفدي في مؤتمر نزع السلاح، أسمحوا لي أن أقول بضع عبارات وداع وجيزة. لقد كان من دواعي سروري وشرفي أن أشارك لمدة السنتين والنصف الأخيرة في المؤتمر - مهّد العديد من الاتفاقات المهمة بشأن نزع السلاح. ومن خلال المناقشات، الرسمية وغير الرسمية، توصلت إلى فهم خطورة النقاش حول نزع السلاح ودقته. ولكن للأسف، لم يستطع مؤتمر نزع السلاح أن يخلص إلى أي اتفاق قانوني مجدٍ وظلت احتمالات تحقيق ذلك أكثر غموضاً من ذي قبل. والمشكلة لا تكمن في أننا لا نعرف الحلول الممكنة، بل في أن مؤتمر نزع السلاح يبدو كأنه يفقد حراكه الداخلي للتوصل إلى اتفاق.

وإنني أستغرب جداً أن أرى الحماس يختفي فجأة من هذه القاعة، ولا سيما منذ اعتماد برنامج العمل قبل سنتين. ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إحراز أي تقدم. ويمكن أن يختلف تقييم الوضع الراهن للمؤتمر باختلاف الدول. ولكنني أظن أنه بعد عشر سنوات من العمل غير المجدي، يعرف المؤتمر اليوم كبوة، لكنه ليس خارج اللعبة بعد. غير أنه ما زال أمامنا فرص لإعادة المؤتمر إلى مساره، لكن هذا راجع إلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ولا يمكن أن يتم إلا من خلال أداء مسؤوليات جماعية معقولة بين الأعضاء.

وسأمتنع عن اقتراح حل آخر، لكنني أود أن أعرب عن أمني الصادق في أن يقلب المؤتمر الصفحة بدل أن يصبح عبئاً. ورغم أنني سأغادر جنيف دون أن أشهد بداية المفاوضات، أتمنى صادقاً أن أسمع أخباراً سارة في المستقبل القريب. وبما أننا جميعاً نعمل في عالم الدبلوماسية الصغير، فإنني أتطلع إلى لقاء العديد منكم في محافل أخرى. وأتمنى لكم كل التوفيق في أعمالكم في المستقبل وأقدم لكم تمنياتي بالصحة والعافية. واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عما يكّنه وفدي من تقدير عميق للأمانة وللمترجمين الفوريين على عملهم المضني خلف الكواليس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سعادة السفير إيم هان - تايك على كلمتكم. وإنني أعتنم هذه الفرصة لكي أشكركم على مساهماتكم الإيجابية جداً على

المستويين الشخصي والمهني في عمل مؤتمر نزع السلاح، وأيضاً على ما تحلّيت به من روح رائعة للعمل الجماعي خلال سنتين ونصف. أتمنى لكم التوفيق في مهامكم الجديدة وعندما سنلتقي آمل أن يطلعكم بعضنا على أخبار إيجابية عن الخطوات القادمة للمؤتمر. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كندا.

**السيد غارتشور (كندا) (تكلم بالفرنسية):** لن أبالغ إذا قلت إن مشاكل الأمن التي علينا معالجتها في الفضاء الخارجي تتعدّد أكثر فأكثر كل سنة. ومن ثم فإن كندا على ثقة بأنه ينبغي إعادة فتح النقاش حول منع سباق التسلح في الفضاء بأسرع وقت ممكن في إطار مؤتمر نزع السلاح.

إن استعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية أساسي لحياتنا اليومية. فاستعمال الفضاء الخارجي يصبح أكثر فأكثر جزءاً من حياتنا اليومية من الاتصالات إلى ملاحه ومن رصد للبيئة إلى التنمية المستدامة ومن الاستكشاف العلمي إلى الأمن. وما زال عدد السواتل وعدد الأشخاص المستفيدة منها يتزايد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مقدار الخطام في الفضاء الخارجي يتزايد أيضاً. ومن الواضح أن الاستعمال المستدام للفضاء يعيننا جميعاً وهو مسؤوليتنا كلنا.

وتشير كندا إلى أهمية العمل الذي أنجزه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتعرب كندا بوجه خاص عن سرورها لبدء أعمال الفريق العامل التابع لهذه اللجنة والمكلف بدراسة استدامة أنشطة الفضاء على المدى الطويل. وتشير كندا أيضاً إلى المثال الإيجابي الذي قدمه مشغلو السواتل التجارية الذين يتعاونون ويتقاسمون المعلومات الحساسة لضمان إدارة فعالة لحركة السواتل والتخفيف من مشكلة الخطام. وإن كندا تحيي هذه الجهود وتواصل الدعوة إلى مبادرات عملية ترمي إلى زيادة الشفافية وبناء الثقة وضمان استعمال الفضاء الخارجي استعمالاً مستداماً.

وترحب كندا أيضاً بجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى صياغة مدونة السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. ورغم أن الوثيقة غير مطروحة للنقاش في مؤتمر نزع السلاح، إلا أنها تشكل تقدماً مهماً نحو تحديد المبادئ العامة لمواصلة استعمال الفضاء الخارجي استعمالاً مستداماً.

(واصل متحدثاً بالإنكليزية)

سيدي الرئيس، إن كندا تعترف بضرورة مزيد العمل فيما يتعلق بأمن الفضاء الخارجي كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٤-٥ من مشروع مدونة السلوك المقدم من الاتحاد الأوروبي. وصحيح أن هذا العمل المخصص لأموال منها الجوانب البيئية والتجارية والمدنية للفضاء ذات أهمية في حد ذاتها، لكن كندا تظل على يقين من أن أمر استدامة الفضاء على المدى الطويل سيظل في خطر ما لم تعالج مسألة الجوانب الأمنية للفضاء الخارجي تماماً. ومن الواضح أن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب منتدى لمعالجة مسألة أمن الفضاء الخارجي

ولذلك فهو مكلف بولاية مهمة. وفي إطار هدف ضمان استعمال الفضاء الخارجي استعمالاً مستداماً لأغراض سلمية وتعزيز الأمن الفردي والجماعي لجميع الأمم، اقترحت كندا مبدأي الشفافية وبناء الثقة في الوثيقة CD/1865 لعام ٢٠٠٩. وقد شجع هذا الاقتراح الدول على أن تعلن أنها لن تنشر أسلحة في الفضاء الخارجي أو تستعمل السواتل نفسها على أنها أسلحة أو تجرب أو تستخدم أسلحة على السواتل لتخريبها أو تدميرها.

وصحيح أن كندا تحبذ التفاوض حول معاهدة بشأن أمن الفضاء الخارجي، لكننا ندرك جيداً صعوبات ذلك في الوقت الراهن. ومع ذلك، ترى كندا أن الاقتراح التفسيري، مثل الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1865 يمكن أن يساهم في حد ذاته مساهمة كبيرة في بناء الثقة. وفي الوقت نفسه، فإن تحديد مبادئ واضحة للسلوك المسؤول في الفضاء سيوفر أيضاً عناصر من أجل معاهدة محتملة بشأن أمن الفضاء. وإننا نحث أعضاء الوفود على النظر في هذا الاقتراح بإمعان. وكندا على استعداد لمناقشة هذا التدبير وغيره من تدابير - بناء الثقة الأخرى - في المنتديات الملائمة.

إن جميع الأمم لها الحق في النفاذ إلى الفضاء الخارجي واستعماله لأغراض سلمية. ونحن نتوقع أن أنشطة الفضاء لعدد أكبر من الدول والفاعلين التجاريين ستزيد خلال القرن الحادي والعشرين. ولكن إن كنا لا نستطيع أن نضمن بأن الفضاء سيكون آمناً من التهديدات المادية، فإن النزاع قد يهدد على المدى الطويل استعمال الفضاء استعمالاً مستداماً للجميع وقد يُزعزع استقرار هذه البيئة لفترة طويلة.

لذلك، لا بد من أن نأخذ المبادرة ونمارس الدبلوماسية الوقائية. وفي نهاية المطاف، ليس منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مجرد مسألة مراقبة للأسلحة، بل هو أيضاً مبادرة بشأن كيفية التيقن من أن الفضاء الخارجي لن يشهد أبداً أي نزاع مادي وما له من عواقب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل كندا على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أودّع زميلنا سفير جمهورية كوريا. لقد تلقينا ببالغ الأسف نبأ مغادرته جنيف، وسنفتقد مساهماته البناءة في عملنا. ونحن نتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة.

لقد شهد العالم نمواً باهراً في تكنولوجيا الفضاء. ولم يكن الفضاء أبداً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحياتنا اليومية بدرجة ارتياحه بها اليوم. وأصبحت مجالات الإعلام والمعلومات والصيرفة والاتصالات والصفقات الاقتصادية والملاحة واتخاذ القرارات الاستراتيجية والسياسية أكثر اعتماداً على استخدام التكنولوجيات القائمة على الفضاء استخداماً مزدوجاً. ومن ثم نشهد اليوم تطوراً متسارعاً لإمكانياتنا في استغلال الفضاء الخارجي. ومن شأن هذا التطور أن

يفضي إلى التسليح إن لم تتخذ تدابير وقائية. ويجب أن يظل الفضاء مكاناً سلمياً والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي منع تسليحه ونشر الأسلحة فيه.

وقد أصبحنا بفضل الحلقات الدراسية التي نظمتها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في السنة الماضية، أكثر إدراكاً لضرورة حماية السكينة في الفضاء الخارجي. ويفرض ميثاق الأمم المتحدة على جميع الدول ألا تستعمل القوة أو تهدد باستعمالها في العلاقات الدولية التي تشمل أنشطة الدول الأعضاء في الفضاء الخارجي. والنظام القائم المشتمل على معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ وعلى الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩ يحتوي على ثغرات لا يمكن تداركها إلا بواسطة صك قانوني جديد.

وكما حدث في السنوات الماضية، أقرت الجمعية العامة مرة أخرى في قرارها ٤٤/٦٥ عام ٢٠١٠ بأن "المفاوضات من أجل إبرام اتفاق دولي أو اتفاقات دولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ما زالت تمثل مهمة ذات أولوية لمؤتمر نزع السلاح". وأفاد القرار أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح له دور أساسي في هذه المفاوضات وأشار إلى أنه لا وجود لأي اعتراض من حيث المبدأ في مؤتمر نزع السلاح على إعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، شريطة إعادة دراسة الولاية الواردة في مقرر مؤتمر نزع السلاح المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢.

لذلك، يجب على مؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لضمان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، لا يحتاج عملنا إلى البدء من نقطة الصفر. وقد أُنجزت لجان مخصصة قدرها كبيراً من العمل في المؤتمر بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع النص الذي تقدمت به روسيا والصين والمعروف باسم معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يوفر أرضية مفيدة لبدء المفاوضات. ولا يرى وفد باكستان أي مانع للشروع في عمل جوهري في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال. وينبغي للدول الأعضاء التي ترى أن هذه المفاوضات تتعارض مع مصالحها الأمنية الوطنية الخاصة أن تتبادل وجهات النظر بانفتاح في مؤتمر نزع السلاح وأن تتحمل مسؤوليتها في منع المؤتمر من بدء العمل الجوهري في هذا البند الأساسي من جدول الأعمال.

أما فيما يتعلق بالمقترحات بشأن الجدوى من مدونة قواعد السلوك أو تدابير الشفافية وبناء الثقة، فهذه تدابير مؤقتة مفيدة ويجب دراستها لإعادة إقرار النظام في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، لا يمكنها، بل وليس حرياً بها، أن تحول دون التوصل في مؤتمر نزع السلاح إلى معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أكرم على كلمته. وقبل أن أعطي الكلمة إلى جنوب أفريقيا، أذكر بأن المتحدثين الخمسة التاليين على القائمة هم: كوبا وجمهورية

إيران الإسلامية وصرىيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. والكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد كومبرنك** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم لإعطائي الكلمة وإتاحة الفرصة لي لكي أتبادل الآراء بشأن التداير الممكنة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. لقد جاء النقاش الذي جرى الأسبوع الماضي بشأن مسألتين أساسيتين أخريين على جدول الأعمال، وهما نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية، ليثبت مرة أخرى التزام الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بالعمل الجوهري الذي سيمكّن المؤتمر من إنجاز ولايته الأساسية بوصفه منتدى متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وإننا نأمل أن يوفر هذا النقاش العام الحافز اللازم للشروع في مفاوضات ترمي إلى إبرام صكوك من شأنها أن تعزز السلام والأمن الدوليين ووضع نظام متعدد الأطراف لإدارة أكثر ديمقراطية ومساواة وعدلاً.

وسعيّاً إلى شرح المآزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح، يواصل الأعضاء القول إن المؤتمر لا يمكنه أن ينفصل عن واقع الأمن الدولي والإقليمي. ونحن نشاطر مؤتمر نزع السلاح الرأي القائل إن عمل المؤتمر ليس منفصلاً عن الواقع، لكننا نختلف اختلافاً شديداً مع المفهوم الذي يفيد بأن هذا الواقع هو أساس جمود المؤتمر، مما يعني أن علينا انتظار حل هذه التعقيدات الخارجية قبل أن نتكّن من اتخاذ إجراء. وينبغي ألا يقع المؤتمر ضحية واقع الأمن الدولي والإقليمي. وهو في الحقيقة وسيلة تمكن من تشكيل واقع جديد من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف واعتماد صكوك دولية ملائمة.

ونحن نرى أن النظام الداخلي للمؤتمر، وخاصة قاعدة توافق الآراء، لم يوضع أبداً على أنه حق فيتو لمنع المؤتمر من دراسة بنود على جدول أعماله، وإنما يراد منه تيسير المفاوضات بين شركاء غير متكافئين من خلال مجموعة من القواعد التي تعطي الضمانات الضرورية لتوفير حماية ملائمة للمصالح الوطنية الحيوية المتعلقة بالأمن لفائدة جميع الأطراف المتفاوضة.

وفي الوقت الذي ترمي فيه جميع المسائل الأساسية الثلاثة الأخرى المدرجة على جدول أعمال المؤتمر إلى معالجة آثار تطوير نوع محدد من الأسلحة أو إيجاد حل لذلك، سواء تعلق الأمر بأسلحة نووية أو باستخدام سيئ للتقدم العلمي لأغراض غير سلمية، نجد أن البند ٣ يركز على إدراج تداير وقائية هدفها ألا يصبح سباق التسلح في الفضاء الخارجي واقعاً.

وقد قدمت في مؤتمر نزع السلاح بعض الحجج بأنه لا وجود حالياً لسباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وبعض المدافعين عن هذه الحجة أكدوا أنه من المبكر التركيز على مسائل متعلقة بتسليح الفضاء الخارجي. وإن كنا نحبيّ الإرادة العامة لعدم ترك الفضاء يصبح الساحة المقبلة للحرب والتراع، فمن الواضح لوفدي أن تسليح الفضاء الخارجي على يد أحد الفاعلين في هذه الساحة ربما سيحث الآخرين على فعل الأمر نفسه، مما يمكن أن يقود إلى

سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإذا انتظرنا إلى أن يسلمح الفضاء كي نتخذ إجراءً، فلن يطول الأمر وسنجد أنفسنا مضطرين لإيجاد حل آخر لأمر كان من الممكن تجنبه، أي انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويرى وفدي أنه ينبغي تجنب ذلك ويمكن تجنبه إن نحن اتخذنا إجراءً الآن.

وقد أعربت جنوب أفريقيا من قبل عن قلقها في منتديات دولية مختلفة بشأن التطورات التي يمكن أن تحدث على سباق جديد للتسلح على الأرض وفي الفضاء الخارجي. وحثنا أيضاً من اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تسليح الفضاء الخارجي. ولهذا السبب، ما زالت جنوب أفريقيا تؤيد إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح من شأنها أن تُعنى بمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وإن وفدي يعترف بالمساهمات العديدة التي قدمت للنقاش، إلا أنه يقدر بوجه خاص جهود وفدي الصين وروسيا وأفكارهما بشأن المضي قدماً في العملية.

وختاماً، يأمل وفدي أن تتمكن من الاستناد إلى نقاش اليوم والمضي قدماً في اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يتيح للمؤتمر تناول مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من حيث الموضوع، بما في ذلك إمكانية التفاوض بشأن صك دولي في هذا الصدد. ونرحب بما أبدته معظم الوفود من مرونة، مما يمكن أن ييسر اعتماد برنامج العمل هذا وأكدنا نداءنا إلى جميع الأعضاء بترك خلافاتهم جانباً كي يتسنى بدء العمل الجوهري بشأن هذا البند المهم من بنود جدول الأعمال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلمته. لقد أخطأت فيما يخص قائمة المتحدثين وعليّ وضع الدول المراقبة بعد الدول الأعضاء. وقائمة المتحدثين هي كما يلي: كوبا، وجمهورية إيران الإسلامية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وبيلاروس. وأعطي الكلمة إلى ممثل كوبا.

**السيد كوينتانيلا رومان (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** الفضاء الخارجي والأجسام السماوية إرث مشترك للبشرية وينبغي استعمال ذلك ودراسته واستغلاله لمنفعة ولمصلحة جميع الشعوب بروح من التعاون.

وينبغي استكشاف الفضاء الخارجي والأجسام السماوية واستعمالها لأغراض سلمية لمنفعة جميع البلدان ولمصلحتها، بغض النظر عن مستوى نمائها الاقتصادي والعلمي. وسيؤدي الاستخدام المتزايد بقدر غير مسبوق للفضاء الخارجي إلى زيادة الحاجة إلى اعتماد مزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة وضمان إعلام المجتمع الدولي بطريقة أفضل.

وتكرر كوبا ما أعربت عنه من مخاوف فيما يتعلق بالآثار السلبية لتطوير نظم قذائف مضادة للقذائف التسيارية ونشرها والتهديد باستعمال الأسلحة في الفضاء الخارجي. وعلى مر السنين، أصبح منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي نداءً ذا بعد عالمي نظراً للخطر الكبير الذي سيشكله سباق التسلح على السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن تراعى الصكوك القانونية التي أبرمها المجتمع الدولي في هذا المجال. وقد ساهمت هذه الصكوك مساهمة إيجابية في تعزيز الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم أنشطة الفضاء. وكان لها أيضاً دور مهم في حظر نشر أسلحة الدمار الشامل وبعض الأنشطة العسكرية الأخرى في الفضاء الخارجي. لكن ما زال ينبغي إحراز تقدم أكبر في هذا المجال. وكوبا تؤيد الإنشاء الفوري للجنة خاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تكلف بالشروع في مفاوضات حول صك يرمي إلى منع تسليح الفضاء الخارجي.

وتعتبر الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح الآلية التي تضمن تشاور الدول وتعاونها لحل أي مشكلة يمكن أن تطرح فيما يتعلق بالأهداف المحددة في أحكام هذه الاتفاقات أو بتطبيقها، وتضمن أيضاً أن يتم هذا التشاور وهذا التعاون من خلال إجراءات دولية ملائمة في إطار الأمم المتحدة ووفقاً للميثاق.

شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على كلمته وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي للطريقة التي تديرون بها المؤتمر وجهودكم للالتزام التزاماً تاماً بالنظام الداخلي للمؤتمر. والجدير بالثناء أن تعترفوا بأهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة فريدة متعددة الأطراف للمفاوضات بشأن نزع السلاح. وأنا على يقين من أنكم لن تسمحوا لبعض الجهود التي ذهبت سدى أن تفسد بمصادقية هذه الهيئة المهمة. وأؤكد لكم أن وفدي مستعد للتعاون التام معكم في أداء مهامكم.

وما فتئ موقف جمهورية إيران الإسلامية متسقاً وواضحاً فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وترى الجمهورية أن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية ويجب استعماله واستكشافه واستغلاله لأغراض سلمية ولمنفعة البشرية جمعاء ومصالحها في جو من التعاون. وإن دور تكنولوجيا الفضاء في حياتنا اليومية واضح جداً وقد أصبح ضرورياً أكثر فأكثر. وينبغي بذل قصارى الجهد لضمان أن يقتصر استعمال الفضاء الخارجي على أغراض الرفاه والازدهار لجميع الأمم في العالم.

ولما كانت جمهورية إيران الإسلامية من الأمم النشطة في مجال الفضاء، فلطالما كانت تؤيد منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وهي على يقين تام من أنه ينبغي بذل كل الجهود للحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من أي تسليح أو سباق تسلح. وأنا أستحسن الرأي القائل إنه لا بد من وجود نهج متسق ومنسق بين مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فيما يتعلق باستعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

ونحن ندرك تماماً أنه يمكن أن يكون لتكنولوجيا الفضاء عدة منافع سلمية ويمكن استغلالها لمواجهة عدة تحديات تواجهنا اليوم فيما يتعلق بالاتصالات والتنمية والبيئة والتعليم والطب والكوارث الطبيعية والحد من المخاطر. وإن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية فيها تشديد على نهج مفيد لتطوير الفضاء من أجل الأجيال المقبلة. وينبغي لنا إذاً أن نهدد الطريق لكي تستطيع الأجيال المقبلة استيعاب استعمال الفضاء تماماً بما يضمن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في البلدان النامية. ونحث جميع البلدان على احترام الإرث العالمي للبشرية جمعاء عبر تهيئة بيئة سليمة وآمنة لجميع البشر.

وينبغي أن يكون الهدف من أمن الفضاء تأمين الحرية في الفضاء للجميع واستدامتها. ويمثل تطور الأسلحة المضادة للسواتل ونظم القذائف المضادة للقذائف التسيارية خطراً يهدد الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي. وتشتمل التكنولوجيات المطوّرة من أجل منظومات القذائف الدفاعية، على عدة تطبيقات تشكل خطراً يهدد الموجودات الفضائية. وسيضعف هذا التهديد إذا طورت بعض البلدان قدراتها المعقدة على توجيه ضربات من الفضاء إلى الأرض. ويعد السعي إلى الهيمنة على الفضاء إساءة فهم للوضع وطريقاً عقيماً لا يحقق أمن الفضاء. وقد استغرق الأمر عدة عقود من سباق التسلح خلال الحرب الباردة لتدرك الدول النووية أنه لا يمكن أبداً كسب حرب نووية. لذا، ينبغي لنا ألا نكرر ما حدث في الماضي فيما يتعلق بالفضاء. ولضمان الهيمنة الاستراتيجية والعسكرية في الفضاء، تحتاج أي دولة من الدول إلى تطوير برامج معقدة للأسلحة الفضائية. وهذا يعني التخطيط لحرب فضائية، مما سيفضي إلى سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولن يحقق تسليح الفضاء الأمن للدولة المعنية.

ونظراً للعدد المتزايد للفاعلين في الفضاء وتنوعهم والتطور السريع للتكنولوجيات، تُطرح تحديات رئيسية أخرى تشمل حماية بيئة العمل الفضائية، ولا سيما فيما يخص منع حدوث الحطام الفضائي للحد من مخاطر الاصطدام. ويعد الحطام الفضائي خطراً عشوائياً يهدد جميع الأمم العاملة في مجال الفضاء وجميع مستعملي الفضاء. وينبغي أن نتذكر أن المبادئ التوجيهية الدولية التي اتفقت عليها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ما هي إلا من التدابير الطوعية لبناء الثقة ولا تفرض أي تعهد ملزم قانوناً لتنظيم هذه المسألة المهمة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن زيادة عدد الفاعلين في الفضاء ستقتضي قدراً أكبر من التعهدات الدولية الملزمة قانوناً من أجل التعاون والتنظيم والشفافية. لذلك، من المهم لمصلحة جميع البلدان مواصلة المفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً تكفل الأمن في الفضاء، مما سيلبي مصالح الجميع عبر تطبيق قواعد موحدة على جميع الفاعلين.

ونحن نجد أن الإطار القانوني الحالي المنظم لهذه المسألة ليس كافياً للتعامل مع جميع الشؤون الأمنية المتعلقة بالفضاء الخارجي. والاقتراح القائم المتعلق بمدونة السلوك والاقتراحات الأخرى من هذا القبيل لا توفر إلا نوعاً من التنسيق في مجال التدابير الطوعية لبناء الثقة وهي غير كافية لتلبية شروط مواجهة التحديات المطروحة. وثمة حاجة لترتيبات

ملزمة قانوناً من أجل الحفاظ على فضاء خارجي خال من أي تسليح وسباق تسلح. ويعتبر مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي المقدم من روسيا والصين عام ٢٠٠٨ خطوة إيجابية تستحق المزيد من التمحيص.

ووفدي على أتم الاستعداد للعمل مع مؤتمر نزع السلاح بخصوص الطرق الممكنة لضمان استعمال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نؤيد بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً لحظر إمكانية توجيه ضربات من الفضاء أو نشوب حرب فضائية ولمنع تسليح الفضاء. وينبغي لصك ملزم قانوناً من هذا القبيل أن يرفع درجة أمن جميع الأمم ويضع الشروط اللازمة من أجل الاستعمال السلمي للفضاء. وتعوّل عدة بلدان، بما فيها بلدي، على أمن الفضاء وعلى بيئة فضاء خال من الأسلحة باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتنميتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات من أثنوا عليكم لأنكم يسرتم هذه المناقشة المفيدة جداً حول سياسات الفضاء.

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه الماضي عن سياستها الوطنية في مجال الفضاء وترمع هذه السياسة مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية وضع تدابير عملية وطوعية لبناء الثقة من أجل تعزيز استقرار الفضاء عبر التخفيف من مخاطر الحوادث والتصورات الخاطئة، وانعدام الثقة. ومؤخراً عززنا هذه السياسة الوطنية للفضاء بواسطة استراتيجيتنا الوطنية لأمن الفضاء، التي صدرت في ٤ شباط/فبراير لتنفيذ سياستنا الوطنية في مجال الفضاء والتي تركز أيضاً على مصالح جميع الأمم العاملة في مجال الفضاء والمستعملة له في بيئة فضائية آمنة ومستقرة وسليمة. وتعترف الاستراتيجية الوطنية للفضاء بأن الفضاء قد أصبح بيئة مكتظة أكثر فأكثر ومجالاً للتنافس والتنافس كما ترمي الاستراتيجية إلى مواجهة هذه التحديات عبر التشجيع على استعمال الفضاء استعمالاً مسؤولاً وسلمياً وآمناً بشراكة مع الآخرين. ونحن نعترف قبل كل شيء بأن جميع الدول تعتمد على الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي. ونحن طبعاً من أشد المؤيدين لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التي أعتقد أن أحد الزملاء قد أشار إليها من قبل.

وقد أصغينا باهتمام كبير للعرض الذي قدمته السيدة جيانيليا اليوم. وتماشياً مع سياستنا الوطنية للفضاء، نواصل التشاور مع الاتحاد الأوروبي بشأن مبادراته الرامية إلى وضع مجموعة شاملة من تدابير الشفافية وبناء الثقة المتعددة الأطراف ومدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء لتعزيز الاستقرار في الفضاء الخارجي. ونتمنى اتخاذ قرار في أقرب الآجال

بخصوص ما إذا كان بإمكاننا توقيع هذه المدونة، بما في ذلك ما إذا كنا نرى ضرورةً لإدخال أي تعديلات عليها لكي ننضم إليها.

وإننا نتطلع أيضاً إلى العمل مع زملائنا في المجتمع الدولي في فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٨ خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونتمنى أن يكون فريق الخبراء الحكوميين آلية بناءة لدراسة تدابير الشفافية وبناء الثقة العملية والطوعية في الفضاء.

وتنص سياستنا الوطنية للفضاء على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستنتظر في التصورات والاقتراحات المتعلقة بمراقبة أسلحة الفضاء التي تلي معياري الإنصاف والتحقق الفعلي وتعزز حلفاءنا في الأمن الوطني. ونحن نواصل تأييد إدراج ولاية غير تفاوضية (مناقشة) في أي برنامج عمل قائم على التوافق في الآراء في إطار بند جدول الأعمال الخاص بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهذا موقف لمح إليه زميلنا البرازيلي المقرر.

واستمعنا أيضاً باهتمام بالغ اليوم إلى تعليقات زميلنا المرموقين الروسي والصيني اللذين تحدثا عن مشروعهما لمعاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وللأسف، ما زلنا نرى أن هذه المعاهدة لا تلي معياري الإنصاف والتحقق الفعلي المحددين في سياستنا الوطنية للفضاء. وموقفنا من المعاهدة المذكورة المعروض في الوثيقة CD/1847 لم يتغير. ونرى أن هذه المعاهدة فيها مغالطة من حيث الموضوع وليست أساساً لولاية تفاوض في مؤتمر نزع السلاح من أجل اتفاق ملزم لمراقبة الأسلحة. وقد قدمنا تحليلاً شاملاً لوجهة النظر هذه وسنكون مسرورين لو أعيد توزيعه من جديد كي يكون مساهمة إضافية في مناقشتنا.

واسمحوا لي أن أشير إلى بعض الأمور الواردة في هذا التحليل. لا يتضمن مشروع هذه المعاهدة أي حظر بشأن تجريب أو نشر الأسلحة المضادة للسواتل البرية القواعد مثل النوع الذي جربته الصين نفسها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ والذي أنتج نحو ٣٠٠٠ قطعة حطام فضائي. ومن ناحية أخرى، فمشروع المعاهدة ليس قابلاً للتحقق الفعلي، وهذا ما اعترفت به كل من روسيا والصين في الوثيقة CD/1872. وهو لا يشمل نظاماً للتحقق متكاملًا وملزمًا قانوناً من أجل الرصد الفعلي للامتثال لالتزاماتها.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم الفرصة، على غرار سعادة السفير سودا، لأشيد بالتظاهرة الموازية الممتازة المخصصة للفضاء التي نظمها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أمس وأن ألفت الانتباه إلى مؤتمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المخصص للفضاء في نيسان/أبريل القادم. ومثل هذه التظاهرات الموازية لها دور مساعد قيم في عملنا هنا في الجلسة العامة، كما أشار إلى ذلك زميلي السويسري السفير لوبير.

وهذه التظاهرات الموازية، المماثلة للتظاهرات المخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الجارية تنظيمها في كل من أستراليا واليابان، ليست مفاوضات ولا ترمي إلى

سحب البساط من تحت أقدام مؤتمر نزع السلاح وإنما ترمي بالعكس إلى إثراء عمله وتكميله وتيسيره. وإنما نتطلع إلى المشاركة في جميع هذه التظاهرات الموازية أو المناقشات غير الرسمية التي تتناول مختلف جوانب عملنا هنا في المؤتمر ونحن نتمنى بكل صدق أن تتقاسم الدول الأعضاء والمراقبة هذا الفضول الفكري نفسه بشأن جميع هذه المسائل المهمة.

واسمحوا لي في الختام أن أقول كلمة وداع صادقة لسعادة السفير إيم هان - تايك وأن أشكره على مساهماته في عملنا هنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفارة كينيدي على كلمتها وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة المملكة المتحدة.

**السيدة أدامسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إنني أضم صوتي إلى صوت زميلي من جنوب أفريقيا وأتوجه بالشكر إليكم على إتاحة الفرصة لنا لكي نحري مناقشات في الجوهر طيلة الأسبوعين الماضيين بشأن المسائل الرئيسية الأربع. وأظن أننا كلنا قد قدرنا هذه الفرصة التي سمحت لنا بتبادل الأفكار في مواضيع جوهرية.

وترى المملكة المتحدة أنه من المهم أن ينظر إلى النقاش حول مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في سياقه الأعم، أي مع مراعاة الأنشطة الجارية حالياً فيما يتعلق بالموضوع نفسه في محافل أخرى. ونحن نرى أنه يمكن لهذا المؤتمر أن يضطلع بدور مفيد في الارتقاء بفهمنا للمسائل المتعلقة بهذا الموضوع وآرائنا فيه.

ولقد تطرقت السيدة جيانيليا في وقت سابق اليوم إلى جوانب من مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي المطروح على الطاولة. وأود أن أوضح بأننا نقدر جهود روسيا والصين لتقديم هذا المشروع المركز على الأمن الدولي، ولكننا نرى أن بعض العناصر تقتضي مزيداً من التفكير والعمل من أجل وضع معاهدة فعالة. ويجب أن تتضمن أي اتفاقية في المستقبل تتعلق بأمن الفضاء نظام تحقق فعالاً وقوياً ويكون جزءاً لا يتجزأ منها. ولا بد أيضاً لأي معاهدة فعالة أن تتناول مسألة تجارب الأسلحة المضادة للسواتل.

وطالما أيدت المملكة المتحدة قرارات الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وطبقاً لقرار اللجنة الأولى بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، وهو القرار ٦٨/٦٥ الذي اعتمده الجمعية العامة في النهاية، كُلف فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي بالبدء في عمله في ٢٠١٢. وإنما نرحب بإعلان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة للفضاء التي أخبرنا بها هنا العام الماضي. وبذلك لن يكون عملنا مراوحاً لمكانه.

وأود أن أقول كلمة عن مشروع مدونة السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي. وتولي المملكة المتحدة أهمية كبيرة للعمل الذي ينجزه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع مدونة السلوك. وأريد أن أشدد بوجه خاص على أننا نؤيد التزام الاتحاد

الأوروبي بتعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف جميع الدول للفضاء الخارجي واستعماله بحرية لأغراض سلمية. وتتقاسم المملكة المتحدة أيضاً الالتزام باتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة وتنفيذها باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن والسلامة في الفضاء الخارجي بطريقة ملموسة وسريعة ومعززة.

ولا يعتبر مشروع مدونة السلوك المبادرة الوحيدة من هذا النوع، وهو لا يرمي إلى منافسة مبادرات أخرى ولا يمكنه تغطية كل مسألة من مسائل الفضاء. لكن المملكة المتحدة ترى أن مدونة السلوك المقدمة من الاتحاد الأوروبي تتيح فرصة حقيقية لاستحداث قواعد طريق فعلية في مدة وجيزة نسبياً. فهي ستكون على أساس طوعي ومفتوح لجميع الدول باعتبارها وسيلة لتبني الممارسات الفضلى بين الفاعلين في الفضاء. وستكون أداة لتعزيز السلامة والأمن والقدرة على التنبؤ لجميع أنشطة الفضاء، مما سيحد أو يقلل من أضرار التداخل والاصطدام أو الحوادث في الفضاء الخارجي.

ويواصل الاتحاد الأوروبي التشاور على نطاق واسع في إطار إعداد مشروع مدونة السلوك المذكورة. والمملكة المتحدة مستعدة لتأييد هذا التعاون بكل ما أوتيت من إمكانيات هنا في جنيف وفي أي مكان آخر. ونحن لا نملك بعد زجاجة معتقة مكتوب عليها "مدونة سلوك"، إلا أننا على استعداد كي ندعو الناس إلى مواصلة المناقشة بشأن قضايا الفضاء الخارجي إما في جلسات عامة أو حول فنجان شاي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** فنجان شاي! لا بد أن موعد الغذاء قد اقترب! قبل أن أعطي الكلمة إلى ممثل بيلاروس، أذكر أن آخر المتحدثين على قائمتي هم: الهند ومصر وإندونيسيا وصربيا. وأعطي الكلمة إلى ممثل بيلاروس.

**السيد بونومارييف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** يعد ضمان الأمن في الفضاء الخارجي إحدى المسائل الرئيسية في مجال الأمن الدولي. وترتبط أنشطة الفضاء ارتباطاً وثيقاً بعدة قطاعات من قطاعات النشاط البشري ولها أثر مباشر في استقرار تنمية الدول ورفاه السكان.

إننا نرى أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أصبح الآن أهم مما كان عليه منذ ٣٠ عاماً مضت. خلال السنوات الأخيرة، رأينا أن الامتثال للصكوك القانونية الدولية القائمة التي تحكم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي ليست كافية لتهدئة التوتر وإعادة الثقة بين الدول. وإننا في حاجة إلى قواعد لعبة واضحة وشفافة من أجل الفضاء الخارجي.

وقد عرض عدد من المبادرات المهمة في هذا المجال. ولا شك أن إعلان بعض البلدان من جانب واحد لوقف اختياري بشأن النشر الأول للأسلحة من أي نوع كانت في الفضاء الخارجي يساهم في ضمان الأمن في الفضاء الخارجي.

ونجد في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة المشار إليهما اليوم، وهما القرار ٤٤/٦٥ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والقرار ٦٨/٦٥ بشأن تدابير الشفافية وبناء

الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، رسائل مهمة إلى المجتمع الدولي. ونحن على يقين من أن إنشاء فريق خبراء حكوميين سيساهم بقدر كبير في مناقشة هذه المسألة بطريقة موضوعية وشاملة.

وإننا نؤيد بحث مبادرات إقليمية بشأن هذا الموضوع، مثل مشروع مدونة السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي التي قدمها الاتحاد الأوروبي. ونتمنى أن تصبح هذه المدونة أداة فعالة، ليس إقليمياً فحسب بل عالمياً أيضاً.

وفي الوقت نفسه، نرى أنه لا يمكن للوقف الاختياري من طرف واحد ولا للمبادرات الإقليمية بشأن تدابير بناء الثقة أن تحل محل معاهدة عالمية وملزمة قانوناً لمنع إمكانية نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونحتاج إلى ضمانات إضافية من أجل استكشاف الفضاء الخارجي وتطويره سلمياً. وبصفتنا مؤيدين لاتباع نهج وقائي، نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي القيام بجميع الخطوات الممكنة لوضع اللمسات الأخيرة على معاهدة ترمي إلى منع تسليح الفضاء الخارجي قبل أن يصبح نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واقعاً.

وكما أشار اليوم عدد من الوفود عن حق، ينبغي تركيز هذه الجهود هنا في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، نؤيد المبادرة التي عرضها كل من الاتحاد الروسي والصين عام ٢٠٠٨ لمناقشة مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وقد شارك وفدنا بجمّة في مناقشات المؤتمر غير الرسمية بشأن مشروع هذه المعاهدة. ونحن على يقين من أنه رغم التنوع الكبير في الآراء بشأن صيغة المعاهدة فيما يتعلق باللوائح القانونية والتعاريف، فقد ساعدنا هذا النقاش على الارتقاء بمستوى فهمنا للموضوع. وإننا مقتنعون أن إبرام معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية وملزمة قانوناً لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي سيكون في مصلحة الدول التي تملك قدرات مهمة في مجال الفضاء والدول التي تسير في طريقها إلى امتلاك مثل هذه القدرات. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى الممثل الهند.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد ظلت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٨٢ وما فتئت الهند تؤيد معالجة المسألة في المؤتمر. وقد تأكدت أهمية ذلك من خلال الزيادة الكبيرة المسجلة مؤخراً في الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي والتعاون الدولي في الفضاء الخارجي. ولا داعي أن أخوض مطوّلاً في الطريقة التي أحدث بها استعمال الموجودات الفضائية ثورة في البث والاتصالات وتوقعات أحوال الطقس لمنفعة الجميع. والفضاء الخارجي هو بالفعل حدود جديدة لكل من البلدان النامية والمتقدمة.

ولقد كان البرنامج الفضائي الهندي يأخذ دائماً بتطور التكنولوجيات والتطبيقات الفضائية في الأهداف الإنمائية الوطنية. ومؤخراً، نالت شركة أنتريكس، وهي الفرع التجاري للمنظمة الهندية للبحوث في مجال الفضاء، جائزة بحوث استدامة الأرض لعام ٢٠١٠ (Globe Sustainability Research Award) لأنها برهنت على استخدام تكنولوجيات الفضاء وتكنولوجيا المعلومات على مستوى شعبي من خلال برنامج لتنمية مستجمعات المياه. وفي تموز/يوليو ٢٠١٠، أطلق الصاروخ الحامل - مركبة إطلاق السواتل القطبية - في رحلته الستين على التوالي CARTOSAT-2B وأربعة سواتل مساعدة، بما فيها سواتل جزائري وساتلان كنديان، كل في مداره. ومع إطلاق Chandrayaan-1، دخل برنامج الفضاء الهندي مرحلة استكشاف الفضاء. وقد ساهم كثيراً Chandrayaan-1 الذي يحمل عدة حمولات دولية، بما فيها حمولات من الولايات المتحدة الأمريكية، في إثبات وجود جزيئات الماء والهيدروكسيل على سطح القمر.

وستطلق رحلة متابعة إلى القمر، Chandrayaan-2، بالتعاون مع روسيا. وهذا يبيّن الأهمية التي أوليناها للتعاون الدولي في أنشطة الفضاء، بما في ذلك نهج التعاون للتحديات العلمية والأطر الدولية لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وتقاسم الخبرات والخدمات، ولا سيما مع البلدان النامية الأخرى من أجل بناء القدرات.

وأى دراسة استقصائية للأنشطة الحالية في الفضاء الخارجي ستبيّن إلى أي مستوى وبأي وتيرة يصبح الفضاء الخارجي عنصراً أساسياً في المساعي الوطنية والدولية. وفي ظل زيادة اكتظاظ هذا الملك المشترك بسبب التطور التكنولوجي السريع، أصبح من الطبيعي التساؤل عما إذا كان الإطار القانوني الدولي الحالي بشأن الفضاء الخارجي، كما وُضع في بداية عصر الفضاء قبل أكثر من ثلاثة عقود حلت، كافياً للتصدي للتحديات الحالية والمقبلة.

ولقد كانت الهند تعترض على تسليح الفضاء الخارجي الذي يعد إرثاً مشتركاً للإنسانية. ونرى أنه لا بد من صون وتعزيز المنافع المتأتمية عن تقدم تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها. ويقتضي تحقيق هذا الهدف اعتماد عملية تدريجية تتكامل فيها التدابير القانونية وتدابير الشفافية وبناء الثقة وترتيبات غير تمييزية ومقبولة على نطاق واسع دولياً. ونظراً للبعد العالمي لأنشطة الفضاء، فإن وجود ترتيبات مخصصة أو جزئية لا يمكن أن يكون الحل للمضي قدماً. وينبغي ألا يصبح الفضاء الخارجي حلبة لتنافس السياسات، ولكن حدوداً جديدة آخذة في الاتساع للتعاون. وهذه تُلقى بالمسؤولية على الأمم العاملة في مجال الفضاء من حيث المساهمة في الجهود الدولية لإحراز تقدم في العملية التدريجية عبر اتخاذ تدابير ملزمة قانوناً تتكامل مع تدابير الشفافية وبناء الثقة.

وإننا نؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن للموجودات الفضائية ومنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وصحيح أنه يمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة غير التمييزية والمقبولة عالمياً أن تكون تدابير تكميلية مفيدة، إلا أن هدفنا ينبغي أن يكون

التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً من شأنها أن تعزز الأمن في الفضاء لجميع مستخدميها. وإن أولى أولوياتنا في مؤتمر نزع السلاح هي الاتفاق على برنامج عمل يتيح لنا الشروع في العمل الجوهري، بما في ذلك المفاوضات بشأن أمور منها منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في هيئة فرعية لمؤتمر نزع السلاح. وحالما يحدث ذلك، يمكن الاهتمام أكثر بعدد من الاقتراحات، بما فيها مشروع معاهدة.

واسمحوا لي في الختام أن أوجه كلمة وداع إلى السفير إيم هان - تايك. لقد كان نعم الصديق وسنفتقده مهنيًا وشخصيًا بصفته صديقًا. وإنني أوجه إليه وإلى أسرته أطيب الأمنيات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير راو على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى

مثل مصر.

**السيد العطاوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إن مصر تعترف بالأهمية الحاسمة للفضاء الخارجي بالنسبة إلى مجتمعاتنا العصرية وحياتنا اليومية. ولا يمكن أن تتاح التطبيقات اليومية التي نعتبرها الآن عادية لو أصبح النفاذ إلى الفضاء غير ميسر. وبناء على هذا، كانت مصر سباقة للتشجيع على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، قدمت مصر وسري لانكا بالتناوب قراراً إلى الجمعية العامة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويرتكز هذا القرار على اعتبار الفضاء الخارجي إراثاً مشتركاً للإنسانية. فهو ملك عام نتفجع به جميعاً وينبغي لنا جميعاً أن نحافظ عليه وفي الوقت نفسه نمنع أي بلد أو مجموعة بلدان من إفساده. لذلك، فأني نشر للأسلحة في الفضاء الخارجي سيكون خطراً حقيقياً على العالم.

وإننا نعترف بوجود جوانب عديدة للفضاء الخارجي. وبعضها يتعلق بأوجه الاستعمال المفيدة للفضاء الخارجي، كما في مجال الاتصالات الذي يعنى به الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أو أوجه استعمال أخرى سلمية تعنى بها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا. لكن مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي لا تقل أهمية وينبغي معالجتها. وهذا هو السياق الذي يمكن فيه لمؤتمر نزع السلاح أن يكون الوحيد في مواجهة التحديات بصفته هيئة فريدة ومتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وهذه التحديات نواجهها جميعاً ومن ثم يجب التعامل معها في إطار عملية متعددة الأطراف حقاً بدل الجهود من جانب واحد أو الثنائية أو المتعددة الأطراف. وبالفعل، إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لا يقتضي أو لا يستحق فعلاً اهتمامنا المطلق، وليس ذلك لما له من أهمية فحسب كما يتطلب أيضاً اهتمامنا الفوري. وقد رأينا في حال الأسلحة النووية أن منع حدوث سباق التسلح أسهل بكثير من السعي إلى المراقبة والتراجع بعد أن بدأ هذا السباق.

لقد أشرت في وقت سابق إلى قرار الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. يدل اعتماد هذا القرار بانتظام وبالإجماع تقريباً على أن منع حدوث

سباق تسلح في الفضاء الخارجي يعتبر بالفعل - وهنا أستخدم عبارة مجازية غالباً ما تستخدم من باب المبالغة - ناضجاً للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ولم تمتنع عن التصويت لهذا القرار إلا دولتان من الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وهنا أعتنم الفرصة لمناشدهما الانضمام إلى المجتمع الدولي في التصويت لهذا القرار والشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة ملزمة قانوناً وقابلة للتحقق بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وبالفعل، فعندنا مشروع قدمه كل من الاتحاد الروسي والصين يمكن أن يكون أساساً للمفاوضات ولن يكون فيه أي إخلال بالنتيجة النهائية.

وفي سياق المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، اسمحوا لي أن أقدم بضعة تعليقات على بعض التصورات الخاطئة. أولاً، الإطار القانوني القائم غير كاف: هناك عناصر عديدة لم تغطها المعاهدات القائمة. ولا بد من معاهدة جديدة ملزمة قانوناً ليس لحظر نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي أو الأجسام السماوية وحسب، بل أيضاً لحظر أي أسلحة أرضية أو فضائية تستهدف السواتل، بما في ذلك الأسلحة المضادة للسواتل.

ثانياً، صحيح أن الإدارة المستدامة للفضاء قضية نبيلة وخطر الحوادث بسبب الحطام الفضائي خطر حقيقي محقق، إلا أن خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي خطر حقيقي أيضاً ويستحق منا كامل الاهتمام. ويمكننا الوثوق بزملاتنا في فيينا لكي يتناولوا مسألة الاستعمال السلمي للفضاء، فيما نتم نحن هنا بإبرام معاهدة من شأنها منع ما يمكن أن يفسد أي اتفاق بشأن أوجه الاستعمال السلمي بتحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للمعارك.

ثالثاً، نرحب بتدابير الشفافية وبناء الثقة، لكن باعتبارها مكملة لصك ملزم قانوناً وليس بديلاً عنه، كما هو الشأن تماماً في أي مجال آخر من مجالات نزع السلاح التي لا يمكن فيها للدول أن تكتفي بتدابير عامة، وإنما عليها أن تبحث عن مصداقية موثوقة معاهدات ملزمة قانوناً.

رابعاً، التحقق ممكن، وقد تغيرت في السنوات الأخيرة المواقف من القدرة أو بالأحرى عدم القدرة على التحقق من معاهدة بشأن المواد الانشطارية، بما في ذلك من خلال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي أظهرت دراساته أنه يمكن التحقق أيضاً من معاهدة بشأن الفضاء.

خامساً، نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يختلف عن تسليح الفضاء الخارجي. وصحيح أن هناك أوجه استعمال للفضاء الخارجي عسكرية "مشروعة" - ولا سيما الاتصالات والملاحة - إلا أن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستهداف السواتل يهدد استعمال خارج مجرى تسليح الفضاء الخارجي، مما يؤثر عشوائياً في المجتمع الدولي ككل. وأود أيضاً أن أشير إلى أن الفرق نفسه بين الاستعمال "المشروع" للمواد الانشطارية غير

الأسلحة لأغراض عسكرية يطرح كحجة لاستبعاد أي معاهدة بشأن المواد الانشطارية وأن هذا الفرق يبدو أنه يتطبق على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أشدد على أن أي معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يجب أن تكون عالمية وقابلة للتحقق وعادلة وأن تتضمن الالتزامات والمنافع نفسها لجميع الدول الأعضاء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل مصر على كلمته وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة إندونيسيا.

**السيدة دجاجابراويرا (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، لا شك أن مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة بالغة الأهمية وتقتضي مناقشة فورية في مؤتمر نزع السلاح. وبالفعل، يجب علينا أن نتحلى بالعزم في جهودنا لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وإندونيسيا تجدد التوكيد على أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ويجب عليه مناقشة هذه المسألة المحددة والتركيز على إيجاد سبل لتجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد أصبح منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من الأمور الملحة في ضوء الشواغل المشروعة التي تفيدها بأن الصكوك القانونية القائمة لا تكفي للحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي ونشر الأسلحة فيه.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن إندونيسيا قد قدمت مع الصين وروسيا وفيت نام وبيلاروس وزمبابوي والجمهورية العربية السورية ورقة عمل (CD/1679) بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تحدد العناصر الممكنة لاتفاق دولي قانوني في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وبشأن التهديد باستعمال القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وأنا أعتقد أن ورقة العمل المذكورة ما زالت وجهته في سياق البند المطروح للنقاش.

وبالفعل، فإن معايير الشفافية وتدابير الشفافية وبناء الثقة ومدونات السلوك وإيجاد آلية طوعية هي أيضاً عناصر تكميلية مهمة لأي صك قانوني دولي لمنع نشر الأسلحة في الفضاء. وفيما يتعلق بالصك القانوني الدولي، نرحب بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين بصيغتها الواردة في الوثيقة CD/1839، لمشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونرى أن هذا الأمر يستحق مزيداً من الدراسة.

واسمحوا لي أيضاً أن أذكر بأن قرار الجمعية العامة ٤٤/٦٥ بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يؤكد الجانب المهم والملح لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي واستعداد جميع الدول للمساهمة في هذا الهدف المشترك. ويدعو هذا القرار أيضاً مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء فريق عامل معني بمناقشة جميع المسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جميع الدول تتحمل مسؤولية الامتناع عن الاضطلاع بأي نشاط من شأنه المساس بالهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من أي سلاح. ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً أنه ينبغي أن يقتصر استكشاف واستعمال الفضاء الخارجي والأجسام السماوية الأخرى على الأغراض السلمية وأن يكون ذلك لمنفعة جميع الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إندونيسيا على كلمتها وأعطي الكلمة إلى ممثل صربيا.

السيد زفيكيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، الفضاء هو حقاً عالماً، عالماً كلنا صغاراً وكباراً أغنياء وفقراء مالكين أو غير مالكين للأسلحة النووية. وفي ظل تزايد أنشطة الفضاء تتوغل في أعماق الفضاء وأعالیه وتجاوز بذلك حدود معارفنا بهذه البيئة التي لا حدود لها. واليوم يعد استكشاف الفضاء الخارجي واقعاً وتحدياً علمياً للبشرية بامتياز. والفضاء مورد مشترك وملك مشترك، أي أنه لنا جميعاً. ويجب الحفاظ على الفضاء واستكشافه باعتباره ملكاً مشتركاً للصالح العام في مستقبلنا المشترك. ويمثل منع سباق التسلح شرطاً أساسياً لمستقبل مشترك من شأنه أن يوحدها. وفي هذا الصدد، لا عذر لمؤتمر نزع السلاح إن لم يتوصل إلى توافق في الآراء منهجي ومحدد الأهداف، بما في ذلك التوصل إلى إبرام صك دولي ملزم قانوناً ووضع مبادئ توجيهية تنظيمية.

وصربيا، الدولة الصغيرة المراقبة في المؤتمر، تحيي الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، لا يمكننا أن نساهم إلا بالتزامنا السياسي ومعارفنا واستعدادنا للعمل، على سبيل المثال، في تعزيز مشروع مدونة السلوك المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومشروع المعاهدة الروسي - الصيني لعام ٢٠٠٨.

وينبغي فهم ما تقدم على أنه مساهمة بسيطة من دولة صغيرة مراقبة في تحقيق هدف كبير للبشرية: إقامة فضاء خارجي سلمي خال من الأسلحة وبلا حدود، أي مستقبل مشترك حقاً. وهذا متى قبلتمونا بينكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير زفيكيتش على بيانه. وهنا تنتهي قائمة المتحدثين. هل يرغب أحد ما في أخذ الكلمة الآن؟

وفي حال لم يرغب أحد في أخذ الكلمة، ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ١٠ شباط/فبراير في الساعة العاشرة صباحاً وستخصص للمسألة الأساسية الرابعة، ولكن هذه المسألة لن تكون بالضرورة موضوع النقاش الحصري.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.